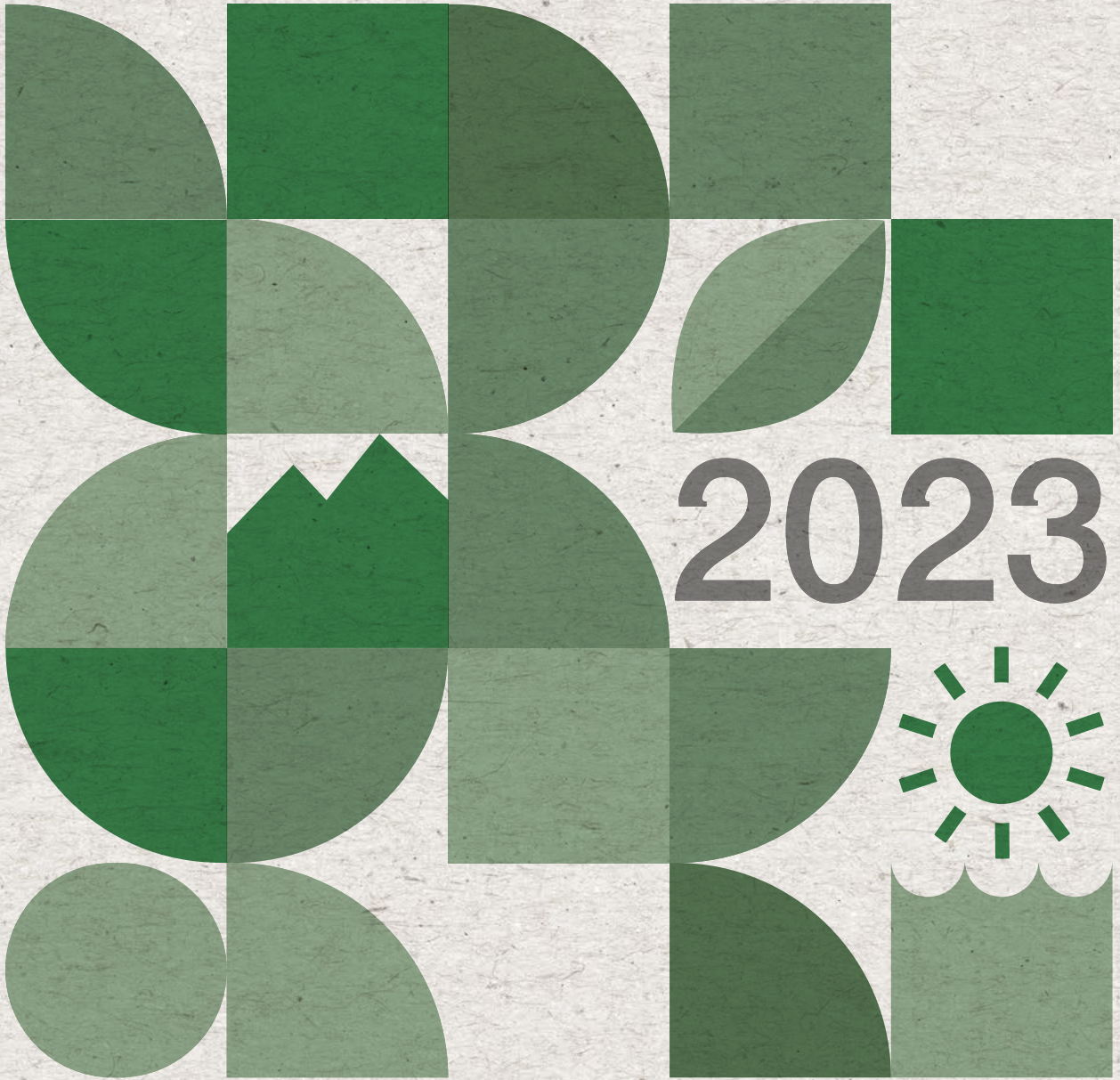




بنك صفوة الإسلامي
Safwa Islamic Bank



تقرير الإستدامة

فهرس المحتويات

3	حول التقرير
4	كلمة الرئيس التنفيذي
6	القسم الأول: عن البنك
12	القسم الثاني: بنك صفوة الإسلامي والاستدامة
13	نظرة سريعة على الصيرفة الإسلامية
14	الاستدامة والصيرفة الإسلامية
17	الأهمية النسبية وإشراك أصحاب المصلحة
22	القسم الثالث: الحوكمة في بنك صفوة الإسلامي
23	الهيكل التنظيمي
24	مجلس إدارة بنك صفوة الإسلامي
33	الإدارة التنفيذية وفعالية العمليات
35	إدارة المخاطر
35	الامتثال
36	القسم الرابع: الأداء الاقتصادي والاشتغال المالي
37	الأداء الاقتصادي
39	خصوصية المتعاملين ورضاهم
40	المشتريات والموردين
42	مكافحة الفساد
43	القسم الخامس: الريادة البيئية
44	الطاقة
46	الانبعاثات
48	كفاءة الموارد وإدارة النفايات
49	القسم السادس: المسؤولية الاجتماعية ورأس المال البشري
51	رفاه الموظفين
54	الصحة والسلامة المهنية
55	تطوير الموظفين
58	دعم المجتمع المحلي وتنميته
62	ملحق: مؤشر محتوى المبادرة العالمية للتقارير

حول التقرير

نقدم لكم تقرير بنك صفوة الإسلامي السنوي الثاني للاستدامة، حيث يسلط هذا التقرير الضوء على أداء الاستدامة الكلي للبنك وتأثيراته للفترة الممتدة من 1 كانون الثاني 2023 وحتى 31 كانون الأول 2023 شاملاً كافة فروعهم. ويصدر هذا التقرير في إطار التزام بنك صفوة الإسلامي بالشفافية ومشاركة المعلومات المتعلقة بأدائه على صعيد الاستدامة، في جميع فروعهم وشركة مسك للوساطة المالية وهي شركة تابعة لبنك صفوة الإسلامي.

تم إعداد هذا التقرير وفقاً لمعايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI)، وهو الإطار المعترف به عالمياً لتقارير الاستدامة، وذلك لضمان التناسق والمصداقية والمقارنة لممارسات الإفصاح لدينا. كما نود التنويه إلى أنه لم يتم إجراء أي تدقيق خارجي للبيانات المقدمة.

سيجد أصحاب المصلحة معلومات شاملة في هذا التقرير حول أداء الاستدامة لبنك صفوة الإسلامي، بما في ذلك مجموعة واسعة من المؤشرات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. يتمثل هدفنا في توفير نظرة شاملة على جهودنا في إيجاد قيمة مستدامة لأصحاب المصلحة لدينا، بمعالجة تأثيراتنا على البيئة والمجتمع بشكل فعال.

نأمل أن يكون هذا التقرير مصدراً قيماً لأصحاب المصلحة الذين يسعون إلى فهم رحلة بنك صفوة الإسلامي نحو مساهماته في بناء مستقبل أكثر استدامة.

إذا كانت لديكم أية استفسارات أو تعليقات حول التقرير، يرجى التواصل معنا مباشرة على عنوان البريد الإلكتروني: Shareholders@safwabank.com

كلمة الرئيس التنفيذي



سامر التميمي

الرئيس التنفيذي

يسرني أن أقدم لكم تقرير بنك صفوة الإسلامي الثاني للاستدامة لعام 2023.

يسعى بنك الصفوة الإسلامي إلى مشاركة أصحاب المصلحة في عملية اتخاذ القرار كجزء من التزامه بالاستدامة وتأثيرنا المتبادل. وقد تجسّد ذلك من خلال تقديمنا لأول تقرير استدامة للسنة المالية 2022.

نحن ملتزمون باحترام حقوق الإنسان في جميع عملياتنا وقراراتنا الاستثمارية، حيث تتوافق أنشطتنا مع أحكام الشريعة الإسلامية، ونختار محفظتنا الاستثمارية وفقاً لمبادئها. كما نلتزم في البنك بالمبدأ التحوطي «لا ضرر»، ونسعى دائماً إلى إدارة أعمالنا وتسييرها بشكل مسؤول ومستدام.

ونواصل جهودنا في تعزيز عملنا في مجال الاستدامة ودمجه في مختلف الجوانب مستندين إلى نجاحاتنا السابقة في بنك صفوة الإسلامي من خلال دعم تطوير السياسات والاستراتيجيات والخطط بهدف تحسين العمليات والمنتجات الحالية وإضافة منتجات جديدة.

وقمنا بإعادة صياغة استراتيجيتنا متوسطة المدى بالتزامن مع تطوير السياسات والأدوات التي ستمكننا من تحقيق أقصى استفادة من الممارسات المستدامة في عام 2023، بناءً على الاتجاهات النموذجية في السنوات السابقة. ويتضمن ذلك تنظيم الأدوار ذات الصلة بالاستدامة ضمن هيكل الحوكمة لبنكنا، واستحداث أساليب مبتكرة في المشتريات المستدامة، وإدارة البيانات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية بالإضافة إلى التزامنا بمواجهة التحديات المتعلقة بتغير المناخ.

الالتزامات بشأن تغير المناخ والاستدامة

تركز جهودنا حالياً على الطاقة النظيفة والابتكار في مجال الطاقة، حيث تُعد هذه المجالات محركاً أساسياً لتحقيق هدفنا في الوصول إلى مرحلة الحياد الكربوني. يلاحظ في هذا السياق أن آثار التغير المناخي أصبحت أكثر وضوحاً وتأثيراً. لقد أصرزنا تقدماً ملموساً في استخدام الابتكارات والتكنولوجيا الرقمية لتحسين استخدامنا واستدامتنا للموارد في جميع مجالات عملنا. بالإضافة إلى ذلك، نواصل تقديم المزيد من الحلول المالية الرقمية وطرح منتجات جديدة ومبتكرة بهدف تحقيق هدفنا في تعزيز توجهنا نحو الاستدامة، وفي نهاية المطاف، تقديم منتجات مالية تتمتع بخصائص بيئية وتندرج تحت مفهوم المنتجات المالية الخضراء.

تتوافق أهدافنا في مجال تغير المناخ مع اتفاقية باريس وتهدف إلى الحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى أقل من درجتين مئويتين، وتشمل أهدافنا الرئيسية ما يلي:

- تقليل استهلاك الطاقة في منشأتنا بحلول عام 2030.
- الحصول على غالبية احتياجاتنا من الكهرباء من مصادر متجددة بحلول عام 2030.
- إدراج اعتبارات المخاطر المناخية في قراراتنا المتعلقة بالاستثمار والتمويل قدر الامكان.

تحسين إشراك أصحاب المصلحة

نحن ملتزمون دائماً بتطوير أعمالنا وخدماتنا بما يتماشى مع استراتيجيتنا الشاملة واستجابة لمدخلات أصحاب المصلحة. كما نلتزم بالمشاركة الفعالة والرائدة في دعم مبادرات التنمية وبرامج الدعم المجتمعي. في عام 2023، سعينا إلى زيادة مشاركة أصحاب المصلحة والموردين في عملية تقييم الأهمية النسبية، نظراً للدور البارز الذي يلعبونه في نجاح أعمالنا وتأثيرهم المحتمل على جهودنا في مجال الاستدامة.

إدارة البيانات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية

يدرك البنك أهمية الإدارة القوية للبيانات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG). نهدف إلى دمج هذه البيانات في عمليات صنع القرار لدينا بهدف اتخاذ قرارات رشيدة ومبنية وفقاً للبيانات المعطاة في مجال الاستثمارات، وتحسين العمليات، وتطوير المنتجات.

المصادر والمشتريات المستدامة

نحن نتطلع أيضًا لدمج ممارسات الشراء المسؤولة في منهجيتنا لإدارة المواد المستدامة، وسيتم التركيز على تفضيل المواد الصديقة للبيئة والمستدامة في عمليات الشراء، مما يضمن التزام الموردين بالمعايير البيئية والاجتماعية الصارمة. سيساهم هذا النهج في تقليل اعتمادنا على الموارد غير المتجددة ودعم التحول نحو الاقتصاد الدائري.

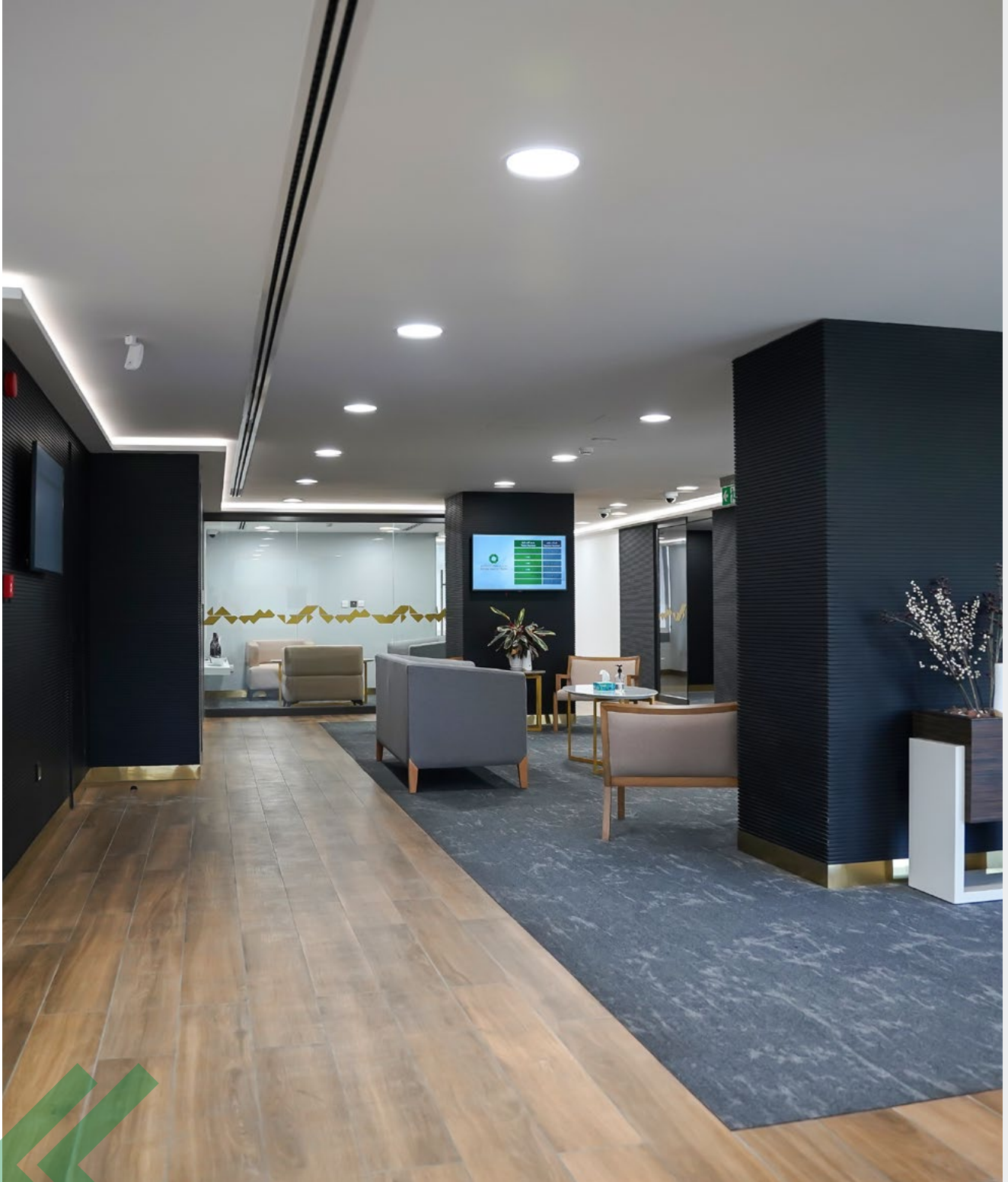
التطوير المؤسسي

يلتزم البنك باتخاذ حلول وأنظمة مصرفية أكثر سهولة وفعالية، متوافقة مع الاتجاهات العالمية وآخر التطورات التكنولوجية. نقدم مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية الإلكترونية من خلال قنوات مختلفة، بهدف توسيع نطاقنا وتعزيز منصة خدماتنا الإلكترونية. ونسعى جاهدين لتحسين إجراءاتنا وأدائنا وعروضنا وتحقيق الحياد الكربوني، مع الحد من تأثيراتنا البيئية. يتم ضمان ذلك من خلال التطوير المستمر لمنتجات البنك مع التركيز على الحوكمة المؤسسية والحوكمة البيئية والاجتماعية وتمويل التعاقدات، بما في ذلك المشاريع في مجال الطاقة المتجددة والبنية التحتية المستدامة، بالإضافة إلى المشاريع ذات التأثير الاجتماعي. ندعم متعاملينا باستمرار من خلال تزويدهم بأفضل المنتجات والخدمات، وضمان أن سياسة الشمول المالي تعكس قيمنا الأساسية واستفادة الجميع من خدماتنا المالية.

”أود أن أعرب عن امتناني لجميع موظفي بنك صفوة الإسلامي للالتزامهم الدؤوب برسالة البنك وقيمه. لقد كان عملكم وتفانيكم أمراً حيوياً في تحقيق النجاح الذي نحن عليه اليوم.“

سامر التميمي

الرئيس التنفيذي



القسم الأول: عن البنك

القسم الأول: عن البنك

كما يقدم بنك صفوة الإسلامي حلولاً تمويلية مصممة خصيصاً للمؤسسات الكبيرة والمتوسطة الحجم لتلبية احتياجاتهم المتنوعة من خلال مجموعة من المنتجات وخدمات التمويل الإسلامي المبتكرة. كما نعطي أهمية كبيرة لمتعاملينا الكرام من خلال توفير مجموعة من الخدمات المصممة خصيصاً لتلبية متطلباتهم وضمان رضاهم ونجاحهم على أعلى مستوى.

يقع مقر بنك صفوة الإسلامي في عمان، الأردن، ويعمل على نطاق واسع في محافظات عديدة داخل البلاد، ويمتلك بنك صفوة الإسلامي شبكة تضم 74 جهاز صراف آلي و42 فرعاً حتى عام 2023. كما وسع البنك شبكة الصرافات الآلية بما يمكن المتعاملين من الوصول إلى 233 جهاز صراف آلي واستخدامها بدون أية رسوم أو عمولات أو تكاليف إضافية من خلال التعاون مع بنك الاتحاد.

تأسس بنك صفوة الإسلامي في عام 2010، وهو بنك إسلامي متكامل يجمع بين القيم الإسلامية الراسخة مع الخدمات المصرفية الحديثة، ويقدم لمتعامليه منتجات عالية الجودة بلمسة شخصية تلبي احتياجاتهم، ويتجلى في هذا البنك فلسفة موحدة وشعار ثابت: مبادئ راسخه، حلول مبتكرة.

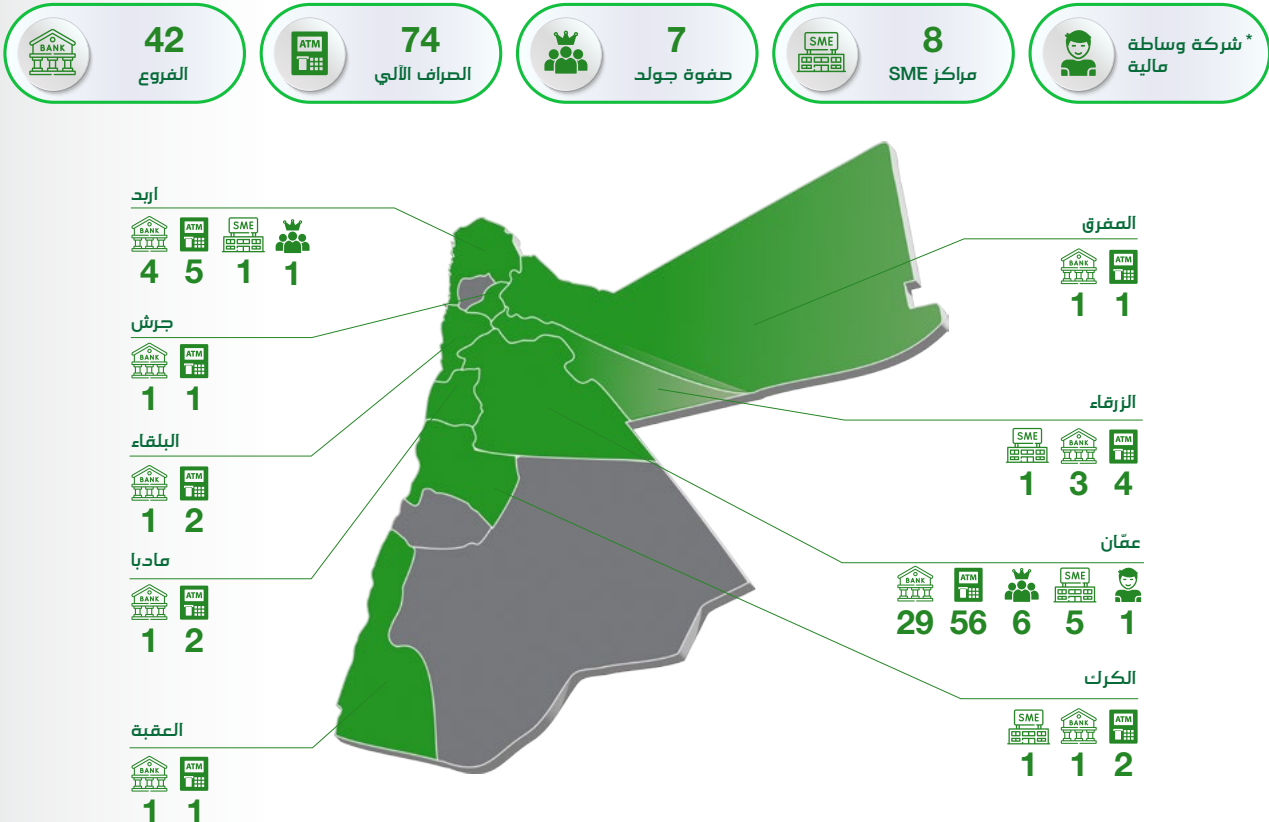
نجسد القيم الأساسية للتنوع والعدالة والشفافية، ونتطلع أن نكون مؤسسة رائدة في القطاع المصرفي. ويتجلى التزامنا بهذه المبادئ في مجموعة من الحلول المصرفية التي نقدمها، والتي تتماشى بدقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية ويتم تقديمها بصورة معاصرة ومتاحة من خلال فروعنا في جميع أنحاء الأردن. نسعى باستمرار لتحقيق التميز ونعمل بجد على تطوير وتحديث عروض منتجاتنا لتبقى متوافقة مع تعاليم الشريعة الإسلامية.

مبادئ راسخة،

حلول مبتكرة

- شعار بنك صفوة الإسلامي

مواقع تواجدنا



* شركة مسك للوساطة المالية، وهي شركة تابعة للبنك.

يتكون هيكل ملكية بنك صفوة الإسلامي من ثلاثة مساهمين رئيسيين على النحو التالي:

المساهم	نسبة الملكية
شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار	٪ 62.37
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	٪ 9.38
شركة إدارة الاستثمارات الحكومية	٪ 5.55
آخرون	٪ 22.70

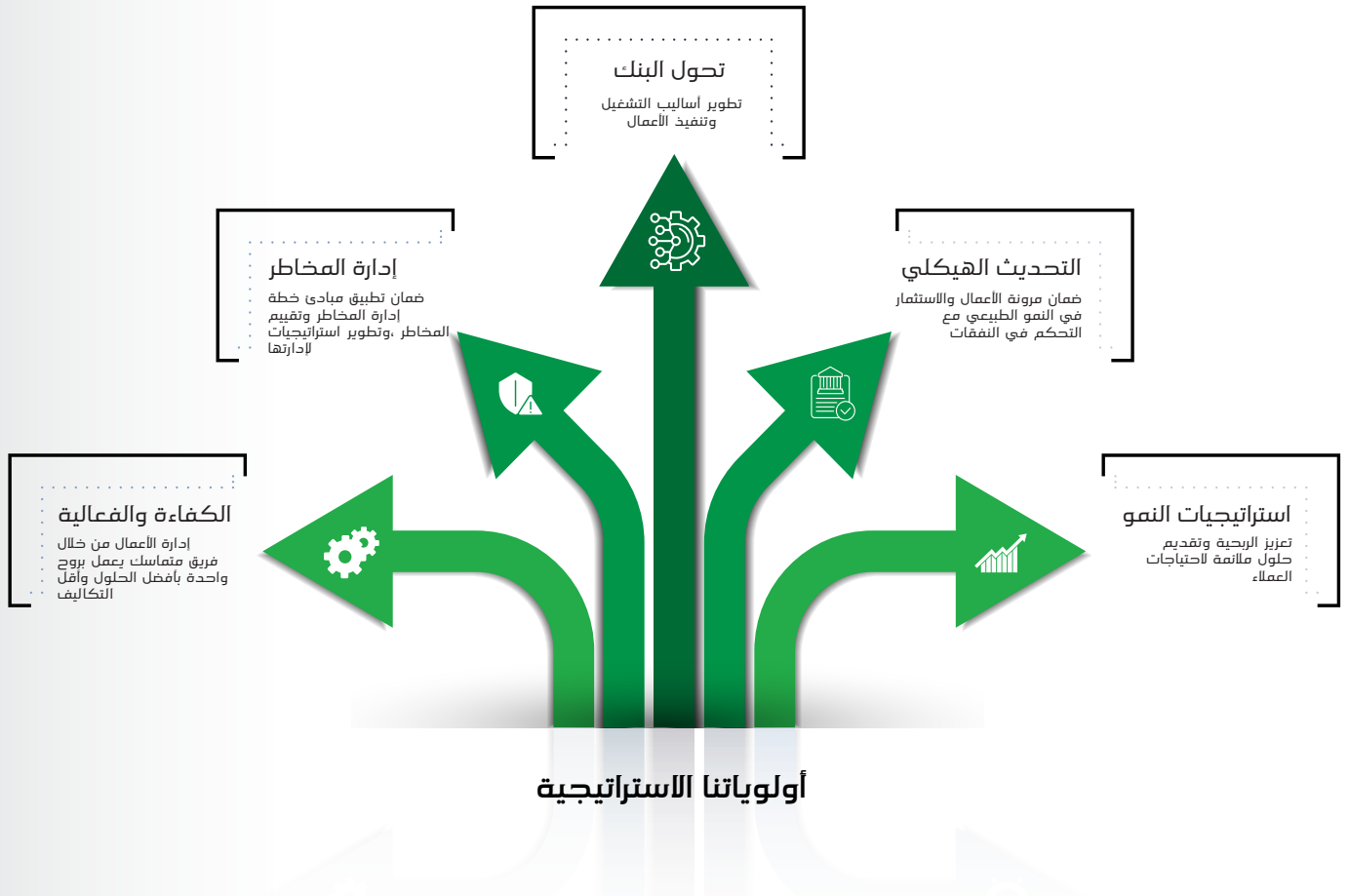
المشاركة في الجمعيات والجهات الرقابية

فيما يلي الجمعيات التي يلعب البنك دورًا مهمًا فيها:



كما يخضع البنك لإشراف الجهات الرقابية التالية:





الابتكار

نتمسك في بنك صفوة الإسلامي بمبادئ الابتكار والإبداع، ونتميز كمؤسسة مالية رائدة من خلال دمج القيم الإسلامية الحقيقية مع أحدث التقنيات العالمية والمنتجات والخدمات المبتكرة، من أجل تقديم أفضل الخدمات المصرفية الإسلامية الحديثة.

الجودة

لدينا في بنك صفوة الإسلامي مجموعة واسعة من الحلول التي تمت ترجمتها على أرض الواقع إلى منتجات وخدمات تم ابتكارها لتتنغم تماماً مع احتياجات متعاملينا المالية، حيث تم تصميمها على مبدأ الإتيان المبني على الجودة.

خدمات على مستوى المعايير العالمية

قمنا في بنك صفوة الإسلامي ببناء وتصميم جميع منتجاتنا وخدماتنا الحديثة بناءً على فهم عميق وشامل لاحتياجات متعاملينا وتطلعاتهم لضمان حصولهم على تجربة مصرفية فريدة من نوعها، ترتقي إلى مستوى المعايير العالمية.

قيم البنك



المعرفة

نعتمد في بنك صفوة الإسلامي نظام السياسات المصرفية وأنظمة العمل المستمدة من تعاليم الشريعة الإسلامية، ونفتخر بتقديم مفهوم جديد للخدمات المصرفية الإسلامية الحديثة في الأردن.

القيمة المضافة

إن مفهوم المصرفية الإسلامية الحديثة ونجاح متعاملينا هو انعكاس لالتزامنا بتقديم قيمة حقيقية ومضافة وعوائد مجدية من خلال تقديم أرقى الخدمات المصرفية المتاحة، والتي تنبع من قناعة بنك صفوة الإسلامي المطلقة بأن تلبية تطلعات متعاملينا ومنحهم القيمة المضافة هو سر نجاحنا.



الرؤية



رؤيتنا هي أن نصبح البنك الرائد في خدمات المجتمع في الأردن من خلال تقديم الخدمات عبر نهج متكامل وشامل (مجموعة واحدة)، باستخدام أساليب مبتكرة والالتزام بأفضل الممارسات.

الأفراد

- توسيع قنوات التوزيع
- تحسين الكفاءة
- التركيز على العميل
- تحسين تجربة العملاء والمشاركة
- التكيف مع التحول الرقمي لتلبية
- خيارات المتعاملين
- منتجات وخدمات مبتكرة
- مبادرات لدعم الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة
- تعزيز محفظة بطاقات الائتمان

الخزينة

- تقديم منتجات جديدة
- إصدار الصكوك
- إدارة الأصول
- توسيع قاعدة المتعاملين (ESG)



الثقافة

- تعزيز روح الملكية
- نحن جميعاً معاً - "صقوة واحد"
- الابتكار المستمر
- التركيز على العميل

الشركات

- التمويل الأخضر
- تمويل تطوير الأراضي
- التمويل المرتبط بالسندات
- الخدمات المصرفية
- والمعاملات المالية
- تحسين تجربة العملاء والمشاركة
- عمليات سلسلة وزيادة الكفاءة

المؤسسات الصغيرة

- تمويل الشركات الناشئة
- تمويل العقارات (الإجارة)
- المنتهية بالتعميل و المرابحة
- تمويل البضائع
- التمويل غير المباشر
- تمويل الطاقة المتجددة

الأفراد

- التمويل العقاري (إجارة)
- تمويل المرابحة الشخصي
- تمويل المرابحة للسيارات
- تمويل البضائع بصيغة المساومة
- إعادة التمويل (يسر)

الشركات

- التمويلات
- نظام إدارة النقد
- حساب التوفير للشركات
- الحسابات الجارية للشركات
- أجهزة الإيداع نقدي

الخزينة

- تقديم خدمة ترتيب وإدارة
- إصدارات الحكوك
- الحفظ الأمين والتداول والتفاس

الحسابات

- الحساب البنكي الأساسي
- الحسابات الجارية: العادي
- وحساب الرواتب
- حسابات التوفير: العادي وحرير
- (للنساء) وكنزي (للأطفال)
- الصناديق الحديدية
- الشهادات الاستثمارية
- الودائع الاستثمارية
- حكوك الحج

البطاقات

- بطاقات الصراف الآلي
- بطاقات الدفع المسبق
- بطاقات المرابحة الائتمانية

القنوات الإلكترونية

- صفوة SMS
- صفوة اونلاين
- صفوة موبايل
- مركز الاتصال

الوساطة

- وساطة مالية (بورصة عمان)
- التداول الإلكتروني (مسك)
- مسك موبايل





القسم الثاني: بنك صفوة الإسلامي والإستدامة

القسم الثاني: بنك صفوة الإسلامي والاستدامة



يتطرق هذا القسم لمدى الإتساق بين المبادئ المصرفية الإسلامية وأهداف الاستدامة، مع التركيز على المسؤولية الاجتماعية والإدارة البيئية

أولاً: نظرة سريعة على الصيرفة الإسلامي

استقطبت الصيرفة الإسلامية المستمدة من مبادئ الشريعة الإسلامية قدراً كبيراً من الاهتمام في السنوات الأخيرة كبدل شرعي مستدام وأخلاقي عن الصيرفة التقليدية. ففي ظل التحديات العديدة القائمة مثل عدم المساواة في الدخل، والتغير المناخي، وعدم استقرار الأسواق، برزت الصيرفة الإسلامية كحل محتمل يحافظ على انحيازه للقيم الأساسية التي يؤمن بها والمتعلقة في العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للموارد والتمويل المسؤول.

سوف نستعرض في تقرير الاستدامة هذا أسس الصيرفة الإسلامية ومبادئها الأساسية والطرق التي تعمل بها هذه الأسس والمبادئ على تشكيل بيئة مالية أكثر استدامة وأخلاقية.

مبادئ الصيرفة الإسلامية

تلتزم الصيرفة الإسلامية بمبادئ الشريعة الإسلامية التي تؤكد على أهمية العدل والشفافية وتقاسم المخاطر في كافة التعاملات المالية؛ وهي مبادئ تميزها عن أنظمة الصيرفة التقليدية التي تعطي الأولوية لزيادة الأرباح وقيمة الأسهم على الرفاه الاجتماعي والبيئي. وتتجسد هذه المبادئ فيما يلي:

« تحريم الربا: »

تحرم الصيرفة الإسلامية فرض أو تقاضي فوائد ربوية على القروض لأنها ترتئي في ذلك ظلماً واستغلالاً. وبدلاً من ذلك، تدخل المؤسسات المالية الإسلامية في صيغ تمويل تقوم على تقاسم الربح والخسارة حيث يتشارك الممول وطالب التمويل المخاطر والمكاسب في التعاملات المالية.

« تحريم التعاملات مجهولة العاقبة (الغرر): »

تنهى الصيرفة الإسلامية عن أنشطة المقامرة وتؤكد ضرورة أن تتسم كافة التعاملات المالية بالشفافية والوضوح. يكفل هذا المبدأ تقليل المخاطر إلى أدنى حد ويعزز الاستثمار المسؤول وممارسات التمويل.

« تحريم الاستثمارات في القطاعات الأخلاقية: »

تحجم الصيرفة الإسلامية عن الاستثمار في القطاعات المضرة بالمجتمع، كالكحول والقمار والتبغ. ومن شأن هذا التركيز على الاستثمار الأخلاقي أن يدعم المشاريع والأعمال المسؤولة.

« تقاسم الربح والخسارة: »

أسست الصيرفة الإسلامية على فكرة التشارك في المخاطر والأرباح بما يكفل العدل والمساواة في التعامل مع جميع أصحاب المصلحة. ويقلل هذا المبدأ من احتمالية الاستغلال ويعزز روح التعاون والتأزر بين الممول وطالبي التمويل.

ثانياً: بنك صفوة الإسلامي والاستدامة

الإسلامية، فإن الصيرفة الإسلامية تعزز (بحكم طبيعتها المتأصلة) الممارسات المالية المسؤولة التي تتماشى مع أطر الاستدامة، من قبيل أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة وغيرها من أطر الاستدامة الدولية.

في الوقت الذي يسعى فيه المجتمع الدولي إلى مواجهة الحاجة الملحة للتنمية المستدامة، تبرز الصيرفة الإسلامية كشريك مفيد على صعيد تحقيق الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية. وبفضل إخلاصها لمبادئها الأساسية النابعة من الشريعة

الصيرفة الإسلامية والاستدامة البيئية



إن تركيز الصيرفة الإسلامية على الاستثمارات الأخلاقية والممارسات المالية المسؤولة ينحى بطبيعته باتجاه دعم المشاريع المستدامة بيئياً. وينضوي تحت مظلة هذا التركيز على المشاريع الصديقة للبيئة استثمارات في مجال الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة والمبادرات المتعلقة بالحد من آثار التغير المناخي. إن البنوك الإسلامية، ومن خلال التمويل الفعال لمثل هذه الجهود، تلعب دوراً أساسياً في التقليل من انبعاث الغازات الدفينة وفي تعزيز التنوع البيولوجي والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

الصيرفة الإسلامية والاستدامة الاجتماعية



العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للموارد وتقاسم المخاطر هي مبادئ من صميم الأسس التي تقوم عليها الصيرفة الإسلامية. فمن خلال استبعادها للتعاملات القائمة على الفائدة وتشجيعها على تقاسم الأرباح والخسائر تعزز الصيرفة الإسلامية من الشمول المالي والحد من الفقر، وخصوصاً بالنسبة للمجتمعات المحلية المحرومة والمهمشة. علاوة على ذلك، فإن حظر الاستثمار في القطاعات التي تعتبر مضرّة بالمجتمع، يعزز بالمقابل من التزام التعاملات المصرفية الإسلامية بالاستدامة الاجتماعية، كونها تدعم المشاريع التي ترتقي بالصحة العامة والتعليم والرفاه العام.

الصيرفة الإسلامية والاستدامة الاقتصادية



يسهم تركيز الصيرفة الإسلامية على مبادئ الشفافية وتقاسم المخاطر وانصرافها عن أنشطة المقامرة في نشوء نظام مالي أكثر استقراراً وقدرة على التحمل. ومن خلال تشجيع ممارسات التمويل والاستثمار المسؤولة تساعد البنوك الإسلامية في الحد من المخاطر النظامية، وبالتالي فإنها تقلل من احتمالية حدوث أزمات مالية وتعزز النمو الاقتصادي على المدى الطويل. إضافة إلى ذلك، يعمل التأكيد على تمويل المشاريع المسؤولة اجتماعياً على خلق فرص عمل مستدامة ويدعم تطور القطاعات التي تسهم في تعزيز الاقتصاد الدائري.

التوافق مع الأطر الدولية للاستدامة



إن اهتمام الصيرفة الإسلامية بالاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية ينسجم انسجاماً تاماً مع أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة وغيرها من أطر الاستدامة الدولية. وبفضل التزامها بمبادئ الشريعة الإسلامية، تلعب البنوك الإسلامية دوراً محورياً في إنجاز الخطة الدولية للتنمية المستدامة وبصفة خاصة في مجالات معينة من قبيل الآتي:

1 NO POVERTY



هدف التنمية المستدامة الأول القضاء على الفقر

تسهم البنوك الإسلامية في جهود الحد من الفقر من خلال تبنّيها لمبدأ الاشتغال المالي وتمكين الجماعات المهمشة من الوصول إلى الخدمات المالية

هدف التنمية المستدامة السابع الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة

تساعد البنوك الإسلامية في رفع حصة الطاقة النظيفة ضمن مزيج الطاقة العالمية، وذلك عن طريق الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة



8 DECENT WORK AND ECONOMIC GROWTH



هدف التنمية المستدامة الثامن العمل اللائق ونمو الاقتصاد

بتمويلها للمشاريع والقطاعات المستدامة، فإن البنوك الإسلامية تعمل على خلق فرص عمل وتسهم في النمو الاقتصادي الشامل للجميع

هدف التنمية المستدامة الثالث عشر العمل المناخي

تلعب البنوك الإسلامية دوراً حاسماً على صعيد الحد من انبعاث الغازات الدفينة وبناء مجتمعات منيعة وقادرة على تحمل آثار التغير المناخي، وذلك من خلال دعمها لمبادرات الحد من هذه الآثار



الإستدامة في بنك صفوة الإسلامي

بل وتتصدى أيضًا لتحديات الاستدامة على مستوى العالم. يستعرض هذا القسم بإيجاز استراتيجية الاستدامة لبنك صفوة وإطاره الحوكمي ونهجه الإداري مع التركيز على العناصر الأساسية التي تضمن الممارسة المصرفية المسؤولة والأخلاقية.

اتجهت البنوك الإسلامية، مدفوعة بوعيها المتنامي بأهمية التنمية المستدامة، نحو إدماج عوامل بيئية واجتماعية وحوكومية في استراتيجياتها وعملياتها عمومًا. وبإدماج مفاهيم الاستدامة في ممارساتها التجارية الأساسية فإن البنوك الإسلامية لا تحافظ على وفائها لأحكام شريعتها الإسلامية وحسب،

الاستراتيجية

يعمل بنك صفوة الإسلامي منذ عام 2022 على إدخال عدد من الأبعاد التي ستشكل محاور اهتمام استراتيجية في مختلف نواحي العمل تأكيدًا على التزامه بتحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية طويلة الأمد. وتسترشد محاور الاهتمام هذه بالعناصر التالية:

- « **الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية:** يتجسد في التأكد من أن كل جانب من الجوانب المتعلقة بعمليات البنك، بما في ذلك المنتجات والخدمات والاستثمارات تتوافق مع التوجيهات الأخلاقية التي أرسنها الشريعة الإسلامية.
- « **إدماج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكومية:** إذ يتم بالتدريج إدخال الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكومية كعوامل أساسية في عمليات صنع القرار في البنك، بما فيها عمليات تقييم المخاطر والاختيار الاستثماري وتطوير المنتجات.
- « **التأكيد على موضوعات الاستدامة الأساسية:** تحديد تحديات الاستدامة ذات الصلة بعمليات البنك، بما فيها تحديات تغير المناخ والاشتغال المالي والتأثير الاجتماعي، وإعطائها الأولوية.
- « **إشراك أصحاب المصلحة:** الإشراك الفعلي لمختلف أصحاب المصلحة، بمن فيهم المتعاملين والموظفون والجهات الرقابية والمجتمعات المحلية، من أجل فهم مخاوفهم وتضمين تعقيباتهم وملاحظاتهم في مبادرات الاستدامة التي يظطلع بها البنك.
- « **التقارير والشفافية:** إعداد تقارير منتظمة حول أداء البنك على صعيد الاستدامة، والتي تشمل الإنجازات واثار تطبيق الاستدامة، وتظهر مدى التزام البنك بالشفافية والمساءلة عند إعداد التقارير.

الإدارة

- يضمن بنك صفوة الإسلامي الالتزام التام بالتحسين المستمر والابتكار وإشراك أصحاب المصلحة من خلال أربعة مجالات رئيسية، وتشمل:
- « **السياسات والإجراءات:** يتم تطوير وتنفيذ سياسات وإجراءات فعالة، بما يضمن توافق عمليات البنك ومنتجاته وخدماته مع استراتيجيته الاستدامة وأحكام الشريعة.
- « **بناء القدرات:** يقوم البنك بتوفير برامج تدريب وتطوير مستمرة، بهدف تعميق فهم الموظفين للاستدامة والقضايا البيئية والاجتماعية والحوكومية، وتسليحهم بالمهارات اللازمة لتنفيذ مبادرات الاستدامة التي يطلقها البنك.
- « **الابتكار وتطوير المنتجات:** يتم باستمرار استكشاف فرص تطوير منتجات وخدمات مبتكرة لتلبية احتياجات المتعاملين المتغيرة ومواجهة ما ينشأ من تحديات على صعيد الاستدامة.
- « **التعاون والشراكات:** يتم التعاون على نحو نشط مع مؤسسات مالية أخرى وهيئات تنظيمية وأصحاب مصلحة، للتشجيع على تبني ممارسات مصرفية مستدامة ومسؤولة في القطاع المصرفي بأكمله.

تقارير الاستدامة

تتولى دائرة التخطيط الاستراتيجي في بنك صفوة الإسلامي مسؤولية إعداد تقارير الاستدامة. ويشارك مجلس الإدارة بشكل فعال في تقييم الأهمية النسبية للمواضيع ذات الأهمية النسبية، باعتباره أحد أصحاب المصلحة الرئيسيين في هذه العملية. يعكس هذا التعاون التزام البنك بمبادئ الحوكمة الرشيدة والشفافية في جميع جوانب عملياته، مما يضمن معالجة القضايا الأكثر أهمية واستجابة لمتطلبات جميع الأطراف ذات الصلة.

الإستدامة في بنك صفوة الإسلامي خلال سنة 2023

ممارساتنا المستدامة وتحقيق تأثير إيجابي على المجتمع والبيئة. فيما يلي نظرة عامة على أبرز إنجازاتنا في مجال الاستدامة خلال عام 2023:

يوصل بنك صفوة الإسلامي التزامه بتحقيق التنمية المستدامة من خلال العديد من المبادرات والمشاريع التي تركز على البيئة والمجتمع. نسعى دائماً لتعزيز

التمويل الأخضر

« بلغ التمويل الأخضر للأفراد 21 مليون دينار أردني خلال عام 2023.

« توقيع اتفاقية تمويل لإنشاء محطة طاقة شمسية بقيمة إجمالية تبلغ 70.5 مليون دينار أردني. يعتبر أكبر مشروع للطاقة الشمسية بنظام الربط مع الشبكة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو الأول من نوعه في المنطقة من حيث المساهمين.

التنوع الجندي

« زيادة تمثيل النساء إلى 18٪ في مجلس الإدارة لسنة 2023 مقارنة ب 9٪ خلال سنة 2022.

« تمثل النساء نسبة 29٪ ضمن المناصب الإدارية للبنك.

الكفاءة في استخدام الموارد وإدارة النفايات

« تنفيذ برامج للحد من النفايات وإعادة التدوير عبر نشاطات البنك، مع التركيز على تقليل إنتاج نفايات الورق والبلاستيك والنفايات الإلكترونية.

« المراقبة المستمرة وتحسين استهلاك الموارد لدى البنك، والاستثمار في المعدات والتكنولوجيا الموفرة للطاقة، وتنفيذ التدابير التي توفر الموارد.

تقليل متطلبات الطاقة للمنتجات

« توسيع خدماتنا المصرفية الرقمية للحد من الحاجة إلى زيارات الفروع الشخصية، وبالتالي تقليل استهلاك الطاقة المرتبط بالعمليات المصرفية للمعاملين.

« تشجيع المتعاملين على اختيار المعاملات غير الورقية لتقليل استهلاك الطاقة المرتبط بطباعة وإرسال الوثائق المادية.

المسؤولية الاجتماعية

« تجديد اتفاقية التعاون مع مركز الحسين للسرطان.

« توقيع اتفاقية مع إنجاز لتعليم وتمكين الشباب.

« التبرع لتكية أم علي لدعم المحتاجين.

« تنفيذ برنامج "النجوم المستقبلية" لتدريب طلاب الجامعات.

« التبرع لمؤسسة ولي العهد لدعم المدارس المحتاجة.

« التعاون مع مؤسسة الحسين للسرطان في حملتهم الإعلامية لمكافحة السرطان.

« تقديم الدعم للنساء من خلال توقيع اتفاقيات لدعم مشاريع تدار من قبلهن.

أصدر بنك صفوة أول تقرير استدامة له خلال عام 2023 وغطى فيه توجهات وإقرارات البنك في ما يتعلق بالاستدامة خلال عام 2022.



ثالثاً: الأهمية النسبية وإشراك أصحاب المصلحة

تقييم الأهمية النسبية

يبين هذا القسم النهج المتبع في بنك صفوة الإسلامي لتحديد الأهمية النسبية وإشراك أصحاب المصلحة، بما في ذلك الشراكات المبرمة مع النظراء في القطاع المصرفي والجهات الرقابية والمنظمات المجتمعية، بهدف تعزيز التنمية المستدامة.

تتألف عملية تقييم الأهمية النسبية من الخطوات الآتية:

1. **تحديد أصحاب المصلحة وتصنيفهم إلى فئات:** يتم تحديد أصحاب المصلحة الأكثر اهتماماً أو الأكثر تأثيراً بأداء المؤسسة على صعيد الاستدامة وتصنيفهم إلى ثلاث فئات.
2. **إشراك أصحاب المصلحة وجمع البيانات:** يتم تنفيذ أنشطة إشراك أصحاب المصلحة وجمع البيانات باستخدام مختلف الأدوات والفنون، تتضمن هذه الخطوة على ما يأتي:
 - أ. عقد جلسات للتوعية بتقارير الاستدامة التي يعدها البنك والانخراط في التقييم الدوري للأهمية النسبية.
 - ب. عقد ورشة عمل يتم فيها إشراك مختلف فئات أصحاب المصلحة بشكل فعال وتحفيزهم على المشاركة في تبني البنك لممارسات الاستدامة.
 - ج. جمع البيانات من مختلف أصحاب المصلحة عن طريق إجراء استطلاعات ومقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين.
3. **تحليل البيانات ومراجعتها:** يتم تحليل البيانات لتحديد المواضيع ذات الأهمية بالنسبة لعمليات البنك وترتيبها حسب الأولوية، استناداً إلى المساهمات التي قدمتها فئات أصحاب المصلحة. تنتهي هذه الخطوة بمراجعة الإدارة العليا لنتائج التحليل.
4. **الاستفادة من النتائج وشرحها:** يتم الاسترشاد بنتائج تقييم الأهمية النسبية في إعداد خطط وتقارير الاستدامة المستقبلية للبنك، وكذلك في بيانات الإفصاح التي تهدف إلى إعلان نتائجه من خلال القنوات المختلفة، بما في ذلك الإعلان عنها من خلال تقارير بنك صفوة الإسلامي للاستدامة.

إشراك أصحاب المصلحة

وباعتماد هذا النهج، يضمن البنك إشراك أصحاب المصلحة بطريقة هادفة وفعالة، مما يساعده في معالجة الأمور المتعلقة بالاستدامة وتعزيز مستوى الأداء الشامل في مجال الاستدامة.

وتعكس عملية تصنيف أصحاب المصلحة التي طورها البنك تركيزه على قضية الاستدامة والممارسات التجارية المسؤولة.

طور بنك صفوة الإسلامي منهجية لتصنيف أصحاب المصلحة، حيث يتم تقسيمهم إلى ثلاث فئات وفقاً لمعيار محدد خاص بالبنك، والذي يتم تحديده من خلال تقييم خمسة معايير أساسية وهي: الإيرادات، والتكلفة، والاستجابة الإعلامية، وأثر المخاطر، وفرص الأعمال. يتم تقييم كل فئة من فئات أصحاب المصلحة الثلاث وفقاً لهذه المعايير لتحديد تأثيرها على عمليات البنك. وبناءً على هذا التقييم، يحدد البنك طرق الإشراك المناسبة لكل فئة منها.

فئة (3)

وهم أصحاب المصلحة الذين لهم تأثير جزئي غير مباشر على العمل ويمارسون تأثيراً جزئياً غير مباشر من خلاله، بمن فيهم البيئة المحيطة في عمليات البنك

فئة (2)

وهم أصحاب المصلحة الذين لهم تأثير مباشر ولكنه جزئي على العمل ويمارسون تأثيراً مباشراً وجزئياً من خلاله، بمن فيهم الموردون. يعي البنك أهمية إشراك الموردين للحفاظ على استدامة عمليات سلسلة الإمداد

فئة (1)

وهم أصحاب المصلحة الذين لهم تأثير كبير ومباشر على العمل ويمارسون تأثيراً كبيراً ومباشراً من خلاله، بمن فيهم المتعاملين والموظفون والمستثمرون والجهات الرقابية. يدرك البنك أهمية إشراك هذه الفئة من أصحاب المصلحة

يظهر إشراك بنك صفوة الإسلامي لأصحاب المصلحة بفعاليتهم الثلاث ووفقاً لأفضل الممارسات مدى التزامه بالاستدامة وممارسات تسيير الأعمال وتكفل منهجيتنا في التصنيف إشراك أصحاب المصلحة على نحو هادف وفعال، مما يمكننا من معالجة الأمور المتعلقة بالاستدامة والارتقاء بمستوى الأداء الكلي على صعيد الاستدامة. وقد نتج عن هذه المنهجية تصنيف فئات أصحاب المصلحة على النحو الآتي:

- فئة (1): أصحاب المصلحة الذين لهم تأثير مباشر وكبير على سريان العمل.**
- المتعاملين:** المتعاملين (سواء أشخاص طبيعيين أو اعتباريين) هم الذين يشترون منتجات أو خدمات من بنك صفوة الإسلامي، وهؤلاء يؤثرون على سير العمل بشكل مباشر لأنهم يشكلون مصدر إيراد للبنك. ينطوي إشراك المتعاملين على أهمية حاسمة على صعيد الحفاظ على الاستدامة والسمعة والخاصية التنافسية.
 - الموظفون:** وهم الموظفون الذين يعملون في بنك صفوة الإسلامي بشكل مباشر أو غير مباشر بمن فيهم الموظفون بدوام كامل والموظفون بدوام جزئي والمقاولون والعمال بعقود مؤقتة. ويؤثر الموظفون على سير العمل بشكل مباشر لكونهم يساهمون في تنفيذ عمليات البنك وأدائه. إن إشراك الموظفين مهم للحفاظ على بيئة العمل الإيجابية والإنتاجية.
 - المستثمرون:** المستثمرون (سواء أشخاص طبيعيين أو اعتباريين) هم الذين يوفرون رأس المال للبنك، بمن فيهم أصحاب المصلحة. يؤثر المستثمرون بشكل مباشر على سير العمل لأنهم يشكلون مصدر رأس المال اللازم لعمل البنك ونمو أعماله. إن إشراك المستثمرين مهم للحفاظ على الثقة والدعم والاستقرار المالي.
 - الجهات الرقابية:** الجهات الرقابية هي هيئات حكومية تشرف على عمليات البنك وتنظمها، بما في ذلك امتثال عمليات البنك للقوانين والأنظمة ومعايير القطاع المصرفي. تؤثر الجهات الرقابية بشكل مباشر على سير العمل. إن إشراك الجهات الرقابية مهم كي يحافظ البنك على التزامه بالقوانين الناعمة، وإدارة مخاطر السمعة، والامتثال القانوني.
- فئة (2): أصحاب المصلحة الذين لهم تأثير مباشر ولكنه جزئي على سريان العمل.**
- الموردون:** هم الذين يزودون البنك بسلع وخدمات (سواء أشخاص طبيعيين أو اعتباريين)، بما في ذلك المواد الخام والمعدات والخدمات المهنية. يؤثر الموردون بشكل مباشر ولكن جزئي على سير العمل لأنهم مشاركون في عمليات سلسلة إمداد البنك. إن إشراك الموردين مهم للحفاظ على ممارسات مستدامة وأخلاقية على مستوى سلسلة الإمداد، وضمان الجودة، وفعالية التكاليف.
- فئة (3): أصحاب المصلحة الذين لهم تأثير جزئي غير مباشر على سريان العمل.**
- البيئة:** تشير عبارة «البيئة» إلى المحيط الطبيعي والمادي المتأثر بعمليات البنك بما في ذلك الهواء والماء والأرض والتنوع الإحيائي. تؤثر البيئة بشكل جزئي وغير مباشر على سير العمل لأن عمليات البنك قد تترك أثراً بيئياً. إن إشراك أصحاب المصلحة البيئيين مهم للحفاظ على ممارسات بيئية مستدامة ومسؤولة والتقليل من أثره الإيكولوجي لأدنى حد والارتقاء بمستوى رفاه المجتمعات المحلية القريبة من عملياتنا.

- قام بنك صفوة الإسلامي في عام 2022 بإشراك أصحاب المصلحة من الفئة الأولى بشكل مباشر، وأصحاب المصلحة من الفئة الثانية بشكل غير مباشر. قام البنك بإشراك أصحاب المصلحة من الفئة الثانية بشكل مباشر في عام 2023.

ولهذا، يعتمد بنك صفوة الإسلامي أساليب شاملة لضمان التفاعل والتواصل الفعال بين جميع أصحاب المصلحة. يمنح البنك الأولوية لتوفير معلومات واضحة وسهلة الوصول لأصحاب المصلحة عبر قنوات الاتصال المناسبة مع تعزيز مبادئ الشفافية وبناء الثقة. يتم تسجيل تعليقات أصحاب المصلحة بدقة ودمجها في عمليات اتخاذ القرار. كما تم تضمين أصحاب المصلحة الرئيسيين في الجدول التالي، مع توضيح نوع المشاركة وآلياتها وتكرارها.

تُلبى مشاركة أصحاب المصلحة في بنك صفوة الإسلامي دورًا بارزًا في تحديد التأثيرات الفعلية والمحتملة، بالإضافة إلى تحديد الاستجابات المتعلقة بالوقاية والتخفيف من النتائج السلبية المحتملة. ويدرك البنك التحديات المتنوعة التي قد تواجه مشاركة أصحاب المصلحة، وتشمل هذه التحديات الاختلافات اللغوية والثقافية، وعدم التوازن بين الجنسين والسلطة، والانقسامات داخل المجتمعات أو الفئات الاجتماعية.

فئة أصحاب المصلحة	آليات المشاركة	نوع إشراك أصحاب المصلحة (مشاركة/استشارة/معلومات)	وتيرة المشاركة
المتعاملين	مشاركة	استبيانات آراء المتعاملين، وعمليات حل الشكاوى، ووسائل التواصل الاجتماعي، ووسائل البريد الإلكتروني.	مستمر
الموظفون	مشاركة	اجتماعات منتظمة للموظفين، واستطلاعات رأي الموظفين، وصناديق الاقتراحات، والدورات التدريبية، ومنتديات الموظفين أو مجموعات التركيز، ومراجعات الأداء والتواصل عبر الشبكة الداخلية.	مستمر
المستثمرون	استشارة	اجتماعات الهيئة العامة السنوية، والعروض المقدمة للمستثمرين، وقنوات الاتصال المباشرة مثل رسائل البريد الإلكتروني.	ربع سنوي
الجهات الرقابية	مشاركة	تشمل المهام الرئيسية تقديم التقارير اللازمة، وإجراء عمليات التدقيق أو التفيتش اللازمة والمشاركة الفعالة.	على مدار السنة
الموردون	معلومات	تقييم الموردين، نشر استبيانات، بريد الكتروني	مستمر
البيئة	معلومات	تشمل الجهود المبذولة في برامج التوعية المجتمعية، تنظيم ورعاية الفعاليات المجتمعية، وتوفير فرص التطوع للموظفين، والتعاون مع المنظمات غير الربحية والجمعيات الخيرية المحلية.	مستمر



الموضوعات المهمة

وتقييم الأهمية النسبية لكل منها وفقاً لحدود قصوى محددة سلفاً. ويتم حساب مجموع نقاط الأهمية النسبية باستخدام الصيغة في الأسفل.

بعد إجراء المشاركات الأولية لأصحاب المصلحة تم تحديد عدد من مجالات التأثير. وبعد إجراء المشاركات (الاستطلاعات) لأصحاب المصلحة تم تحديد قائمة مختصرة من المواضيع الجوهرية وتصنيفها بناءً على التأثير المزدوج على الأعمال وأصحاب المصلحة.

تستعين منهجيتنا لتقييم الأهمية النسبية بأداة قوامها إيجاد مجموع للنقاط يتم استخراجها من تحليل إسهامات مختلف أصحاب المصلحة، وذلك باستخدام عدد من العوامل منها عوامل متعلقة بفئة أصحاب المصلحة والعوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة، بعد أن يتم جمعها من كل فئة من فئات أصحاب المصلحة.

وقد طور البنك هذه الأداة لتوضيح الإسهامات المختلفة المأخوذة من أصحاب المصلحة في البنك وتسمح لنا بإعداد قائمة نهائية مصغرة بمجالات التأثير

الأهمية النسبية = معدل (نقاط الأثر الداخلي + نقاط الأثر الخارجي)

التصنيف	فئة أصحاب المصلحة	الموضوعات ذات الأهمية النسبية	
حوكمة	الجهات الرقابية والمستثمرون	مكافحة الفساد	1
حوكمة	الحكومة والجهات الرقابية والمستثمرون والموردون	السلوك المناهض للمنافسة	2
اقتصادي	المستثمرون والموردون	الأداء الاقتصادي	3
حوكمة	المستثمرون والموظفون	الامتثال الشرعي	4
اجتماعي	الموظفون والمتعاملون	خدمة المتعاملين ورضاهم	5
اجتماعي	الموظفون والمتعاملون	خصوصية المتعامل (المعلومات والأمن السيبراني وخصوصية البيانات)	6
اجتماعي	الموظفون والمتعاملون	التسويق ونطاق الاتصال والتأثير	7
اجتماعي	المتعاملون والموردون	التحول الرقمي للمنتجات والخدمات	8
اقتصادي	المتعاملون والموردون	الاشتغال المالي	9
اقتصادي	الموظفون والموردون	ممارسات الشراء	10
اجتماعي	المستثمرون والمتعاملون	دعم وتنمية المجتمع المحلي	11
اجتماعي	الموظفون	إدارة العمال والتوظيف	12
اجتماعي	الموظفون	الصحة والسلامة المهنية	13
بيئي	الموظفون والمتعاملون	الطاقة والانبعاثات	14
بيئي	الموظفون والمتعاملون	المياه والنفايات السائلة	15
بيئي	الموظفون والمتعاملون	إدارة النفايات	16

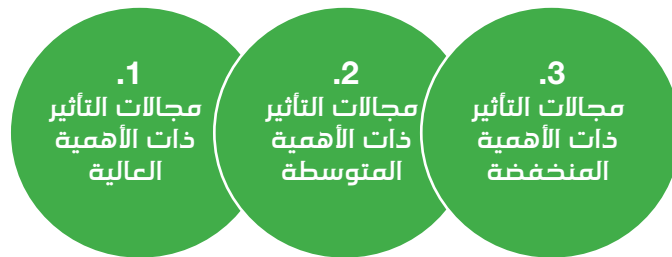
إدارة الموضوعات ذات الأهمية النسبية

تم تطوير هذا النهج بالتعاون مع خبراء الصناعة واسترشاد أصحاب المصلحة، وتم إعداد تقارير الاستدامة السنوية، وتم تنفيذ ممارسات الأعمال المستدامة في عملياتنا قدر الامكان. يتم تقديم ثلاث فئات تتعلق بالأهمية النسبية ويوجد لكل فئة متطلبات خاصة لإعداد التقارير المناسبة لها.

يدرك بنك صفوة الإسلامي أهمية إدارة مواضيع الاستدامة الجوهرية نظراً لتأثيرها على عمليات البنك والجهات ذات المصلحة. اهتمامنا بإدارة المواضيع الجوهرية على نحو فعال هو ترجمة لالتزامنا بتحقيق قيمنا على المدى البعيد لأصحاب المصلحة المعنيين في بنكنا، وتخفيف الآثار البيئية المصاحبة لعملياتنا إلى الحد الأدنى، والإسهام في صنع مستقبل مستدام.

فئات الأهمية النسبية

يتعامل البنك مع الأهمية النسبية وفقاً للإطار الآتي والذي يتم ربطه مع مدخلات اشراكنا لأصحاب المصلحة:



1.

مجالات التأثير بالموضوعات ذات الأهمية العالية بالنسبة للبنك، ويتم التعامل معها كآلاتي:

2.

مجالات التأثير بالموضوعات ذات الأهمية المتوسطة ما بالنسبة للبنك، ويتم التعامل معها كآلاتي:

- **الإفصاح عن الأداء:** من خلال رسم صورة واضحة لأدائنا في هذه المجالات، مع تسليط الضوء على التقدم الذي أحرزناه باتجاه تحقيق الأهداف، وتوفير مقاييس قابلة للقياس الكمي.
- **عرض منهجية الإدارة:** من خلال شرح الاستراتيجيات والسياسات والممارسات التي يطبقها بنكنا في التعامل مع مجالات التأثير المهمة هذه. وسوف يشتمل ذلك على شرح طريقتنا في تحديد وتقييم وإدارة المخاطر والفرص ذات الصلة بهذه المجالات.
- **إعداد تقارير وتطبيق أفضل الممارسات:** من خلال شمول هذه التقارير أمثلة توضيحية للطريقة التي أحدثنا فيها تأثيراً إيجابياً في هذه المجالات أو تغلبنا فيها على التحديات؛ فهذه الأمثلة ستكون بمثابة دليلاً ملموساً على التزامنا بمعالجة قضايا الاستدامة المهمة.
- **ملخص الأداء:** تلخيص لأدائنا على صعيد هذه المجالات، مع التركيز على أية تصديلات أو اتجاهات أو تحسينات جوهرية.
- **عرض أبرز الجوانب المتعلقة بالإدارة:** عن طريق إعداد التقارير حول أهم الممارسات ومبادرات إدارة البنك للتعامل مع هذه المجالات.
- **الإبلاغ عن التوقعات والخطط المستقبلية:** عن طريق وصف لخططنا المتعلقة بإجراء مزيد من التحسين، بما في ذلك أية أهداف قصيرة وطويلة المدى.

3.

مجالات التأثير بالموضوعات ذات الأهمية المنخفضة، ويتم التعامل معها كآلاتي:

- **التقارير حول البيانات والنظم الحالية:** من خلال الإفصاح عن أية بيانات وأنظمة ذات صلة يجري العمل بها حول أدائنا في هذه المجالات، مع إبراز أية نواحي جديرة بالإشارة.
- **استعراض عام للأفكار المستقبلية المتعلقة بتوسيع نطاق تغطية التقارير:** من خلال الإقرار بإمكانية ظهور حاجة لإعادة تقييم الأهمية النسبية لموضوعات الاستدامة هذه في المستقبل، لإمكانية حدوث تغييرات على سياق عملنا أو توقعات أصحاب المصلحة لدينا أو المتطلبات الرقابية. وسوف ينطوي ذلك على بيان لأية خطط أو أفكار تتعلق بتوسيع نطاق اختصاص التقارير بحيث تشمل هذه المجالات، في حال كان متوقعاً لها أن تصبح أكثر صلة بعملنا أو أصحاب المصلحة لدينا.



القسم الثالث:

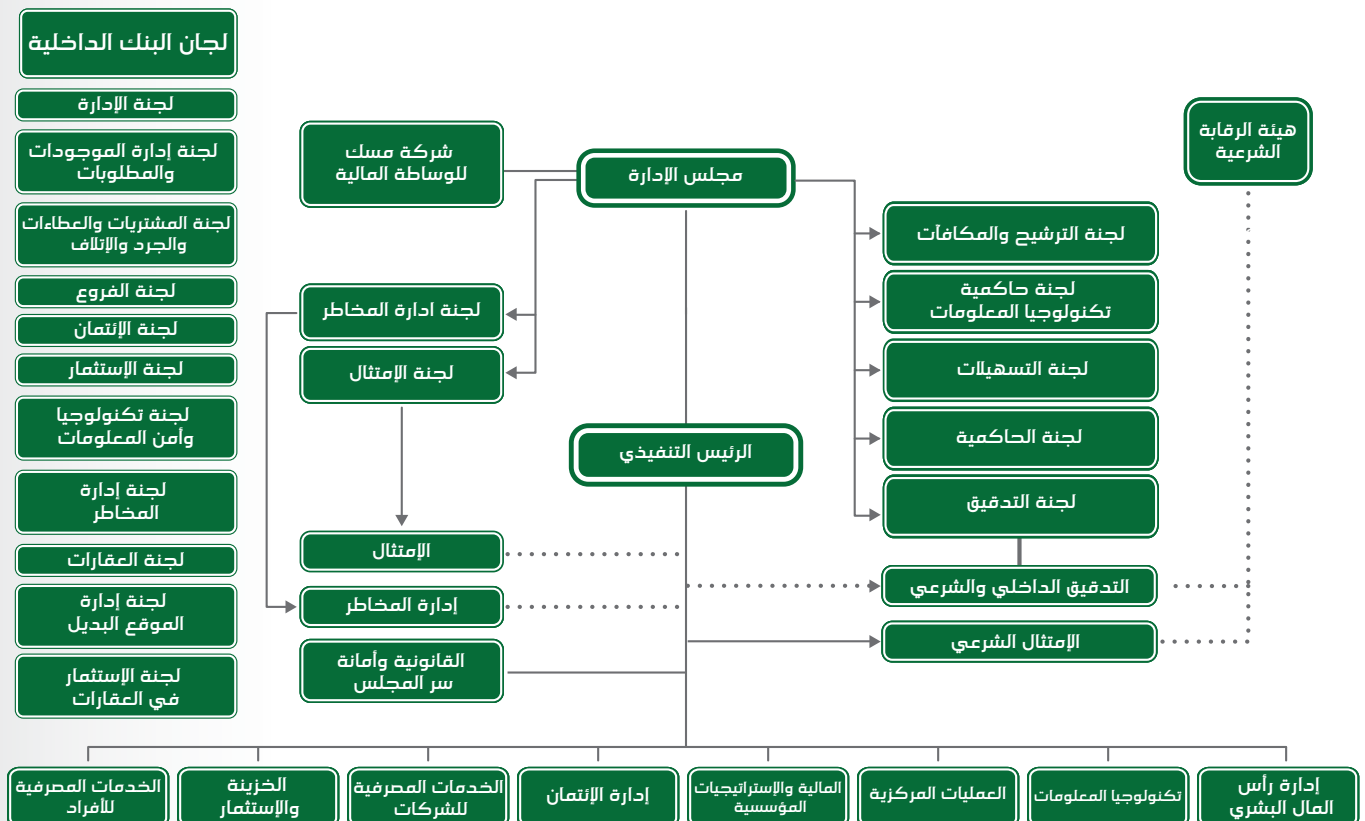
الحوكمة في بنك صفوة الإسلامي



القسم الثالث: الحوكمة المؤسسية في بنك صفوة الإسلامي

أولاً: الهيكل التنظيمي

ندرك في بنك صفوة الإسلامي أهمية الحوكمة المؤسسية في ضمان مساءلة البنك وشفافيته واتخاذ القرارات السليمة، من خلال إطارنا القوي للحوكمة المؤسسية. ونلتزم بتعزيز الثقة بين أصحاب المصلحة والاستقرار المالي للبنك.



ثانياً: مجلس إدارة بنك صفوة الإسلامي

يعتبر مجلس الإدارة أعلى هيئة للحوكمة في بنك صفوة الإسلامي، حيث يشرف على وضع الاستراتيجيات وإدارة المخاطر وضمان الامتثال، ويعين الأدوار الرئيسية، ويضمن الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية، ويوضح معايير الحوكمة المؤسسية وحقوق أصحاب المصلحة. ووفقاً لدليل الحوكمة المؤسسية الخاص بالبنك، فإن مجلس الإدارة ملزم بالمسؤوليات الرئيسية التالية:

- « الإشراف على الإدارة التنفيذية واعتماد سياسة لمراقبة ومراجعة أدائها لتحقيق الأهداف المؤسسية والتأكد من سلامة كافة عمليات البنك.
- « تحديد الأهداف الاستراتيجية وتوجيه الإدارة التنفيذية لإعداد استراتيجية واعتماد الخطط ذات الصلة.
- « التأكد من توفر سياسات وخطط عمل لدى البنك تغطي جميع أنشطته وتتماشى مع التشريعات ذات الصلة، وتأكيد تعميمها على كافة المستويات الإدارية، ومراجعتها بانتظام.
- « ضمان تحديد القيم المؤسسية ورسم خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة.
- « تحمل مسؤولية تنفيذ متطلبات البنك المركزي وكذلك متطلبات الجهات الرقابية الأخرى، ومراجعة أصحاب المصالح.
- « الموافقة بناءً على توصية اللجنة المختصة، على تعيين كل من المدير العام ومدير التدقيق الداخلي والشرعي - بالتشاور مع الهيئة - ومدير إدارة المخاطر ومدير الامتثال وقبول استقالاتهم أو إنهاء خدماتهم.
- « اعتماد استراتيجية إدارة المخاطر ومراقبة تنفيذها.
- « ضمان وجود نظم معلومات إدارية كافية وموثوق بها تغطي كافة أنشطة البنك.
- « التحقق من أن السياسة الائتمانية للبنك تتضمن تقييم نوعية الحوكمة المؤسسية لمعامله من الشركات المساهمة العامة.
- « وضع سياسة تتضمن مسؤولية البنك تجاه حماية البيئة وحماية المجتمع.
- « اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإيجاد فصل واضح بين سلطات المساهمين الرئيسيين من جهة والإدارة التنفيذية من جهة أخرى، وإيجاد آليات مناسبة للحد من تأثيرات المساهمين الرئيسيين.
- « اعتماد الهيكل التنظيمي.
- « تحديد العمليات المصرفية التي تتطلب موافقة مجلس الإدارة، مع مراعاة عدم التوسع في ذلك بما يخل بالدور الرقابي للمجلس.
- « الاتصال المباشر لأعضاء المجلس ولجانه مع الإدارة التنفيذية وأمين سر المجلس.
- « إتخاذ إجراءات العناية الواجبة عند النظر في أي من المسائل المتعلقة بأعمال البنك.
- « التحقق من وضع الضوابط الكافية التي تكفل توافق جميع الأنشطة المصرفية مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والفتاوى والقرارات الشرعية الصادرة عن الهيئة.
- « اعتماد السياسة التي تنظم العلاقة بين البنك / المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار.
- « اعتماد دليل السياسات والإجراءات الخاصة بالالتزام بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.
- « ضمان وجود آلية لتزويد متعاملي البنك - عند طلبهم - بتوضيح لأي فتوى صادرة عن الهيئة.
- « ضمان نشر كافة الفتاوى والقرارات الصادرة عن الهيئة المتعلقة بإطلاق منتج أو خدمة، أو اعتماد معاملة، أو آلية تتعلق بالمنتج، أو الخدمة على الموقع الإلكتروني للبنك.
- « الالتزام بمعايير الحوكمة الخاصة بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).
- « التحقق من قيام المدير العام بتنفيذ قرارات الهيئة الشرعية والالتزام بها.
- « التحقق من شمول المخاطر الشرعية التي من الممكن أن يواجهها البنك ضمن منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك.

للتأكد من الالتزام بالأحكام الشرعية، وابداء الرأي في صيغ العقود اللازمة لأعمال البنك وأنشطته. وتتوفر التفاصيل عن كل عضو بما في ذلك تاريخ التعيين والشهادات والخبرات على موقعنا الرسمي عبر: [هيئة الرقابة الشرعية - بنك صفوة الإسلامي \(safwabank.com\)](http://safwabank.com).

كما أن الندوات الإعلامية تساهم في تعزيز المعرفة الجماعية لأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية في مجموعة متنوعة من المواضيع. كما يُقدم الجدول التالي مزيدًا من التفاصيل حول كل عضو.

يتم تحديد الاتجاه الاستراتيجي للبنك من قبل مجلس إدارة متنوع يضم 11 عضوًا يتمتعون بخبرة واسعة. حيث يتألف المجلس من 9 أعضاء ذكور وعضوتين إناث، تمثلان 18.2٪ من أعضاء المجلس. بالإضافة إلى ذلك، يتمتع 4 أعضاء من المجلس بصفة الاستقلالية ويمثلون 36.4٪ من أعضاء المجلس، كما أن جميع أعضاء المجلس غير تنفيذيين.

كما عين بنك صفوة الإسلامي بقرار من الهيئة العامة للمساهمين هيئة تسمى (هيئة الرقابة الشرعية) تتألف من 4 أعضاء يكون رأيها ملزمًا للبنك، تتولى العديد من المهام منها مراقبة أعمال البنك وأنشطته

الاسم	الجنس	العمر	الاستقلالية	المنصب	تاريخ الانضمام
د. محمد ناصر سالم محمد أبو حمور	ذكر	62	غير مستقل ممثل شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار	رئيس مجلس الإدارة	2017/1/4
سمير حسن علي أبو لغد	ذكر	72	مستقل	نائب رئيس المجلس	2017/4/13
باسم عصام حليم سلفيتي	ذكر	51	غير مستقل ممثل شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار	عضو	2017/1/4
ديما مفلح محمد عقل	أنثى	55	غير مستقل ممثل شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار	عضو	2017/1/4
د. نوفان منصور عقيل العقيل	ذكر	52	غير مستقل ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	عضو	2016/8/3
د. إبراهيم حسن مصطفى سيف	ذكر	58	غير مستقل ممثل شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار	عضو	2017/10/22
د. عبد الغني أحمد محمد الفطيسي	ذكر	53	غير مستقل ممثل شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار	عضو	2023/1/4
د. أنس سعد هلال الأمين بوحويش	ذكر	42	غير مستقل ممثل شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار	عضو	2023/1/4
د. خالد فرج محمد الزنتوتي	ذكر	69	مستقل	عضو	2018/12/17
سالم عبد المنعم سالم بركان	ذكر	71	مستقل	عضو	2018/12/17
إحسان زهدي عبد المجيد بركات	أنثى	59	مستقل	عضو	2023/7/6

لجان مجلس الإدارة

والتحفظات وكيفية التصويت على مشاريع قرارات اللجنة بصورة دقيقة. وتقوم هذه اللجان برفع تقارير دورية إلى المجلس، لكن وجود هذه اللجان لا يعفي المجلس ككل من تحمل مسؤولياته. يشكل المجلس اللجان التالية كحد أدنى:

يقوم المجلس بتشكيل لجان من بين أعضائه، واعتماد ميثاق لكل لجنة يتضمن كحد أدنى تشكيلة اللجنة ومهامها وصلاحياتها ودورية ونصاب اجتماعاتها، وتسمية أمين سر لكل لجنة، وتحديد مهامه بما في ذلك تدوين كافة المداولات والاقتراحات والاعتراضات

لجنة التدقيق

2

لجنة الحوكمة
المؤسسية

1

لجنة إدارة المخاطر

4

لجنة الترشيح
والمكافآت

3

لجنة التسهيلات

6

لجنة الامتثال

5

لجنة حاكمية تكنولوجيا
المعلومات

7

وفقاً لدليل الحوكمة المؤسسية للبنك، تُظهر الجداول أدناه تفاصيل كل لجنة.

(أ) لجنة الحوكمة المؤسسية
رئيس اللجنة: د. محمد ناصر سالم محمد أبو حمور
وتيرة الاجتماع: مرتين سنوياً على الأقل
تتشكل هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل، حيث يكون غالبية أعضاء اللجنة من الأعضاء المستقلين، وتضم رئيس المجلس. تتولى هذه اللجنة المهام التالية:
أ. الإشراف على إعداد دليل الحوكمة المؤسسية واعتماده من المجلس، بحيث يعبر دليل الحوكمة المؤسسية للبنك عن نظرة البنك الخاصة للحوكمة المؤسسية من حيث مفهومها وأهميتها ومبادئها الأساسية، وبشكل يتوافق بحد أدنى مع التشريعات النافذة وبما يكفل تحقيق أفضل الممارسات في هذا المجال، ويتم تحديثه كلما دعت الحاجة لذلك.
ب. التحقق من تصويب الملاحظات الواردة في تقرير دائرة التدقيق الداخلي (أو أي جهة أخرى ذات علاقة) فيما بشأن التزام البنك بدليل الحوكمة المؤسسية.
ج. إبلاغ البنك المركزي فور التحقق من أي تجاوزات لأحكام ومتطلبات تعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك، رقم (2023/2) تاريخ 2023/2/14.

2) لجنة التدقيق
رئيس اللجنة: سمير حسن علي أبو لغد
وتيرة الاجتماع: ربع سنوي
المسؤوليات الرئيسية:
1. يجب أن يكون غالبية أعضاء اللجنة، بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين، وأن لا يكون رئيس اللجنة رئيساً لأي لجنة أخرى منبثقة عن المجلس. كما لا يجوز أن تضم رئيس المجلس. 2. يجب أن يكون غالبية أعضاء اللجنة حاصلين على مؤهلات علمية في المحاسبة أو المالية، أو من حملة الشهادات المهنية في هذين المجالين، ويتمتعون بخبرة عملية مناسبة في مجالات المحاسبة، أو المالية، أو التدقيق الخارجي، أو التدقيق الداخلي، أو الأعمال المصرفية. 3. في حال عدم توافر خبرة مناسبة بأعمال البنوك الإسلامية لأي عضو من أعضاء لجنة التدقيق، يتم إخضاعه لبرنامج تأهيلي مناسب في مجال معايير المحاسبة والتدقيق، والضوابط والمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والمعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية. 4. تقوم اللجنة بمراجعة الأمور التالية: أ. نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي والخارجي في البنك. ب. القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية للبنك. ج. أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك. 5. تقوم اللجنة بتقديم التوصيات للمجلس بشأن تعيين المدقق الخارجي وإنهاء عمله، وتحديد أتعابه وأي شروط تتعلق بالتعاقد معه، بما في ذلك أي أعمال أخرى تنوي اللجنة تكليفه بها، بالإضافة إلى تقييم استقلاليتها. 6. يتضمن ميثاق اللجنة ما يلي: أ. للجنة صلاحية الحصول على أي معلومة من الإدارة التنفيذية مباشرة أو من خلال مدير التدقيق الداخلي والشرعي. ب. للجنة الحق باستدعاء أي إداري لحضور أي من اجتماعاتها. 7. تقوم اللجنة بالاجتماع (اجتماعات منفصلة) مع كل من المدقق الخارجي، ومدير التدقيق الداخلي والشرعي، ومدير الامتثال ومسؤول الامتثال الشرعي، مرة واحدة على الأقل في السنة. دون حضور أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا الآخرين. 8. تقوم اللجنة بمراجعة ومراقبة الإجراءات التي تمكّن الموظف من الإبلاغ بشكل سري عن أي خطأ في التقارير المالية أو أية مخالفات شرعية أو أية أمور أخرى، كما تضمن اللجنة وجود الترتيبات اللازمة لتحقيق المستقل بذلك والتأكد من متابعة نتائج التحقيق ومعالجتها بموضوعية. 9. تقوم اللجنة بالتحقق من تقيّد قسم التدقيق الداخلي بالمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي الصادرة عن جمعية المدققين الداخليين، بما في ذلك إجراء تقييم خارجي مستقل لنشاط التدقيق الداخلي مرة واحدة على الأقل كل خمس سنوات، وتزويد البنك المركزي بنسخة من هذا التقييم. 10. تقوم اللجنة بالتحقق من توفر الموارد الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة لدائرة التدقيق الداخلي والشرعي، وإخضاعهم لبرامج تدريبية متخصصة، بما في ذلك في مجال الحوكمة المؤسسية. 11. تقوم اللجنة بالتحقق من تدوير موظفي قسم التدقيق الداخلي على تدقيق أنشطة البنك كل ثلاث سنوات كحد أعلى، وفي حال عدم القدرة على تحقيق ذلك في مجالات معينة، يتم أخذ موافقة اللجنة على مبررات عدم الالتزام خاصة في الحالات المتخصصة مثل التدقيق الخاص بتكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني. 12. تقوم اللجنة بالتحقق من عدم تكليف موظفي قسم التدقيق الداخلي بأي مهام تنفيذية. 13. تقوم اللجنة بالتحقق من إخضاع كافة أنشطة البنك للتدقيق الداخلي والشرعي - وفق النهج المعتمد على المخاطر - بما فيها المسندة لجهات خارجية. 14. تقوم اللجنة بتقييم أداء مدير دائرة التدقيق الداخلي والشرعي، وتحديد مكافآته بما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من المجلس. 15. تقوم اللجنة بالتوصية للمجلس بالموافقة على تعيين مدير التدقيق الداخلي والشرعي، وقبول استقالته أو إنهاء خدماته بناءً على توصية لجنة الترشيح والمكافآت بالتشاور مع الهيئة، بحيث يتم الحصول على عدم معانة البنك المركزي المسبقة على ذلك. 16. تقوم اللجنة بالتحقق من تدوير موظفي قسم التدقيق الشرعي الداخلي على تدقيق أنشطة البنك كل ثلاث سنوات كحد أعلى، وفي حال عدم القدرة على تحقيق ذلك في مجالات معينة يتم أخذ موافقة اللجنة على مبررات عدم الالتزام خاصة في الحالات المتخصصة.

(2) لجنة التدقيق (تابع)

المسؤوليات الرئيسية:

17. تقوم اللجنة بالتحقق من عدم تكليف موظفي قسم التدقيق الداخلي بأي مهام تنفيذية.
18. تقوم اللجنة بالتوصية للمجلس باعتماد ميثاق التدقيق الداخلي والشرعي، والتحقق من تضمين مهام دائرة التدقيق الداخلي والشرعي وصلاحياتها ومنهجية عملها، قبل تعميمه داخل البنك.
19. تقوم اللجنة بالتأكد من كفاية وفعالية قسم التدقيق الشرعي الداخلي وذلك من خلال مراجعة تقارير قسم التدقيق الشرعي الداخلي وردود الإدارة التنفيذية عليها.
20. تقوم اللجنة بالتأكد من قدرة المدقق الخارجي على مراجعة مدى التزام البنك بالضوابط الشرعية، وضمن الشروط المنصوص عليها في رسالة الارتباط الموقعة معه والتأكد من قيامه بذلك.

(3) لجنة الترشيح والمكافآت

رئيس اللجنة: سالم عبد المنعم سالم برقان

وتيرة الاجتماع: ربع سنوي

- تشكل هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة، بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين. تتولى هذه اللجنة المهام التالية:
1. دراسة ملاءمة الأشخاص المرشحين للانضمام إلى عضوية المجلس مع الأخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين ورفع التوصية المناسبة للمجلس. كما يؤخذ بعين الاعتبار في حالة إعادة ترشيح العضو، عدد مرات حضوره وفعالية مشاركته في اجتماعات المجلس ولجانه.
 2. التحقق من أن يتوفر لدى المرشح لعضوية المجلس معرفة بالأنشطة المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
 3. إبلاغ أي شخص (بما في ذلك ممثل الشخص الاعتباري) يتقدم للترشح لعضوية المجلس، خطياً بقرار المجلس المتضمن عدم انطباق أحكام تعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك رقم (2023/2) تاريخ 2023/2/14 عليه.
 4. يرشح للمجلس الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى الإدارة التنفيذية العليا.
 5. التأكد من حضور أعضاء المجلس ورشات عمل أو ندوات في المواضيع المصرفية منها الحوكمة المؤسسية، وإدارة المخاطر وآخر التطورات في العمل المصرفي وبالأخص العمل المصرفي الإسلامي.
 6. التأكد من حضور أعضاء الهيئة ورشات عمل أو ندوات في المواضيع المصرفية، وبالأخص المتعلقة بآخر تطورات العمل المصرفي الإسلامي.
 7. تحديد فيما إذا كان العضو يحقق صفة العضو المستقل مع الأخذ بعين الاعتبار الحد الأدنى للشروط الواردة في الفقرة (4/هـ) من دليل الحوكمة المؤسسية للبنك، ومراجعة ذلك بشكل سنوي، وتزويد البنك المركزي بأي مستجدات على استقلالية أي من الأعضاء المستقلين.
 8. تقييم عمل المجلس ككل ولجانه وأعضائه، كل على حدة سنوياً، وتتبع اللجنة أسساً محددة ومعتمدة في عملية التقييم بحيث يكون معيار تقييم الأداء موضوعياً، وتقوم بإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم. كما يقوم أعضاء المجلس، عدا أعضاء لجنة الترشيح والمكافآت، بتقييم أداء لجنة الترشيح والمكافآت وأعضائها كل على حدة سنوياً.
 9. توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع المهمة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب، والتأكد من إطلاعهم المستمر حول أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي.
 10. وضع سياسة تقييم أداء ومنح مكافآت مالية لإدارتي البنك ومراجعتها بصورة دورية، بحيث تتضمن آلية تحديد رواتب ومكافآت وامتيازات المدير العام وباقي أعضاء الإدارة التنفيذية، ولا يجوز للجنة تفويض هذه المهمة للإدارة التنفيذية، وأن يتم اعتماد هذه السياسة من المجلس.
 11. التحقق من وجود خبرة لدى المرشحين لشغل وظائف الإدارة التنفيذية العليا لا تقل عن خمس سنوات في مجال البنوك الإسلامية قبل الموافقة على تعيينهم، وبخلاف ذلك إخضاع عضو الإدارة التنفيذية العليا لبرنامج تأهيلي شامل في مجال البنوك الإسلامية ومعايير المحاسبة ومعايير الحوكمة والمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والمعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية، لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر.
 12. دراسة ملاءمة الأشخاص المرشحين للانضمام إلى عضوية الهيئة مع الأخذ بالاعتبار مؤهلاتهم وخبراتهم، كما يؤخذ بعين الاعتبار في حالة إعادة ترشيح العضو عدد مرات حضوره، وفعالية مشاركته في اجتماعات الهيئة، والتنسب للمجلس بأسماء أولئك الأشخاص.
 13. وضع أسس محددة ومعتمدة وموضوعية لأغراض تقييم أداء الهيئة وأعضائها.
 14. التحقق من ملاءمة عضو الهيئة على أن يؤخذ بعين الاعتبار الحد الأدنى للشروط الواردة في الفقرة (9/ب) من دليل الحوكمة المؤسسية للبنك، ومراجعة ذلك بشكل سنوي، وتزويد البنك المركزي بأي مستجدات على ملاءمة العضو.
 15. التوصية للمجلس باعتماد سياسة لتحديد مكافآت أعضاء الهيئة.

4) لجنة إدارة المخاطر
رئيس اللجنة: د. خالد فرج محمد الزنتوتي
وتيرة الاجتماع: تجتمع اللجنة مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر وكلما دعت الحاجة لذلك
تشكل هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل، بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين. تتولى هذه اللجنة المهام التالية:
1. ضمان وجود استراتيجية شاملة لإدارة المخاطر لدى البنك تتضمن نوع ومستوى المخاطر المقبولة لكافة أنشطة البنك. 2. التحقق من توفر سياسات وأدوات لتحديد وقياس وتحليل وتقييم ومراقبة المخاطر، مع مراجعتها بشكل سنوي كحد أدنى للتأكد من فعاليتها وتعديلها إذا لزم الأمر. 3. التحقق من توفر نظام لإدارة المخاطر يكفل دقة وكفاية البيانات المستخدمة لتحديد وقياس وتحليل وتقييم ومراقبة المخاطر والخسائر التي قد تنجم عنها والاحتفاظ برأس المال اللازم لمواجهتها. 4. التحقق من فعالية إجراءات عمل دائرة إدارة المخاطر وتقييم مدى التزام الإدارة التنفيذية بالسياسات والإجراءات المعتمدة. 5. تزويد المجلس بتقارير دورية حول المخاطر التي يتعرض لها البنك، بما في ذلك التجاوزات الحاصلة عن مستويات المخاطر المقبولة وإجراءات معالجتها. 6. مواكبة التطورات التي تؤثر على إدارة المخاطر بالبنك. 7. التحقق من وجود الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها على سبيل المثال لا الحصر: أ. التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر. ب. إعداد قاعدة بيانات تاريخية للخسائر وتحديد مصادر تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر. ج. توفر التجهيزات اللازمة والنظم الآلية الملائمة والوسائل الكمية. 8. التحقق من توفر الموارد الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة لدائرة إدارة المخاطر وإخضاعهم لبرامج تدريبية متخصصة. 9. تقييم أداء مدير دائرة إدارة المخاطر وتحديد مكافآته وبما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من المجلس، وذلك بعد الاستئناس برأي المدير العام.

5) لجنة الامتثال
رئيس اللجنة: د. نوفان منصور عقيل العقيل
وتيرة الاجتماع: تجتمع اللجنة مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر وكلما دعت الحاجة
تشكل هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل بحيث يكون من بينهم عضو مستقل. تتولى هذه اللجنة المهام التالية:
1. ضمان وجود سياسة امتثال خاصة بالبنك، وإجراءات منبثقة عنها، وبما يكفل إنشاء وظيفة امتثال قادرة على أداء مهامها بفعالية. وحيث تقوم اللجنة بإجراء تقييم لمدى فعالية إدارة البنك لمخاطر عدم الامتثال مرة واحدة على الأقل سنوياً. 2. اعتماد الخطة السنوية ومراجعة التقارير الدورية المعدة من دائرة الامتثال والتي تشمل تقييم مخاطر عدم الامتثال والمخالفات وجوانب القصور والإجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها. 3. الإشراف على تنفيذ سياسة الامتثال في البنك، والحرص على قيام الإدارة التنفيذية في البنك على حل كافة المسائل المتعلقة بالامتثال بسرعة مناسبة وفعالية. 4. الإشراف على أعمال دائرة الامتثال، وضمان وجود الآليات المناسبة لمراقبة التزام كافة المستويات الإدارية في البنك بكافة المتطلبات الرقابية والتشريعات النافذة والمعايير الدولية، بما فيها توصيات مجموعة العمل المالي. 5. التحقق من توفر الموارد الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة لدائرة الامتثال، وإخضاعهم لبرامج تدريبية متخصصة. 6. تقييم أداء مدير دائرة الامتثال وتحديد مكافآته بما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من المجلس، وذلك بعد الاستئناس برأي المدير العام.

يحظر على أي عضو في المجلس أن يكون رئيساً لأكثر من لجنة من اللجان المذكورة سابقاً، كما يحظر عليه أن يكون رئيساً لأكثر من لجتين من كافة اللجان المنبثقة عن المجلس.

كما يحظر أن يتم تفويض أي من صلاحيات أي لجنة من اللجان المنبثقة عن المجلس ومنصوص عليها في دليل الحوكمة المؤسسية للبنك لأي سلطة أخرى. هذا ويحظر على البنك تشكيل أي لجنة لها أي صلاحيات تنفيذية باستثناء لجنة التسهيلات المنصوص عليها في دليل الحوكمة المؤسسية.

6) لجنة التسهيلات
رئيس اللجنة: د. محمد ناصر سالم محمد أبو حمور
وتيرة الاجتماع: كلما دعت الحاجة
تم تشكيل هذه اللجنة للنظر حصراً في التسهيلات التي تتجاوز صلاحية أعلى لجنة في الإدارة التنفيذية ووفقاً لما يلي: 1. لا يقل عدد أعضاء اللجنة عن خمسة أعضاء، ويجوز أن يكون أحد أعضائها مستقلاً، على أن لا يكون أي من أعضائها في لجنة التدقيق. 2. تنحصر صلاحياتها باتخاذ القرار المناسب بخصوص التسهيلات التي تم التوصية بالموافقة عليها من قبل أعلى لجنة في الإدارة التنفيذية. 3. تحديد حدود عليا للصلاحيات المناطة بهذه اللجنة والمتعلقة بمنح أو تعديل أو تجديد أو هيكلة أو جدولة أو تسوية التسهيلات الائتمانية، وبحيث يكون هناك صلاحيات واضحة للمجلس بالخصوص. 4. يكون النصاب القانوني لاجتماعات اللجنة بحضور أربعة أعضاء على الأقل، وتتخذ قراراتها بأغلبية عدد أعضائها بغض النظر عن عدد الحاضرين منهم. 5. ترفع إلى المجلس تفاصيل التسهيلات التي تم الموافقة عليها من قبلها.

7) لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات
رئيس اللجنة: باسم عصام سليم سلفيتي
وتيرة الاجتماع: تجتمع اللجنة على أساس ربع سنوي على الأقل
تشكل هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء من المجلس على الأقل يتم اختيارهم من ذوي الخبرة والمعرفة الاستراتيجية في مجال تكنولوجيا المعلومات. تتولى اللجنة المهام التالية: 1. اعتماد الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والهيكل التنظيمية المناسبة، بما في ذلك اللجان التوجيهية على مستوى الإدارة التنفيذية العليا، وعلى وجه الخصوص اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات. وبما يضمن تحقيق وتلبية الأهداف الاستراتيجية للبنك و تحقيق أفضل قيمة مضافة من مشاريع واستثمارات موارد تكنولوجيا المعلومات، واستخدام الأدوات والمعايير اللازمة لمراقبة والتأكد من مدى تحقق ذلك، مثل استخدام نظام بطاقات الأداء المتوازن لتكنولوجيا المعلومات (IT Balanced Scorecards) واحتساب معدل العائد على الاستثمار (Return On Investment) (ROI)، وقياس أثر المساهمة في زيادة الكفاءة المالية والتشغيلية. 2. اعتماد الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات يحاكي أفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص، وعلى وجه التحديد (Control Objectives for Information and related Technology-COBIT) يتوافق ويلبي تحقيق أهداف ومتطلبات تعليماتنا من خلال تحقيق الأهداف المؤسسية بشكل مستدام، وتحقيق مصفوفة أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، ويغطي عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات. 3. اعتماد مصفوفة الأهداف المؤسسية وأهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، واعتبار معياريها حد أدنى، وتوصيف الأهداف الفرعية اللازمة لتحقيقها. 4. اعتماد مصفوفة للمسؤوليات (RACI Chart) تجاه العمليات الرئيسية لحاكمية تكنولوجيا المعلومات والعمليات الفرعية المنبثقة عنها من حيث: الجهة أو الجهات أو الشخص أو الأطراف المسؤولة بشكل أولي (Responsible)، وتلك المسؤولة بشكل نهائي (Accountable)، وتلك المستشارة (Consulted)، وتلك التي يتم إطلاعها (Informed) تجاه كافة العمليات مسترشدين بـ معيار (COBIT 19 Enabling Processes) بهذا الخصوص. 5. التأكد من وجود إطار عام لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات يتوافق ويتكامل مع الإطار العام الكلي لإدارة المخاطر في البنك، بحيث يأخذ بعين الاعتبار ويلبي كافة عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات. 6. اعتماد موازنة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق مع الأهداف الاستراتيجية للبنك. 7. الإشراف العام والإطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات للتأكد من كفايتها ومساهمتها الفعالة في تحقيق متطلبات وأعمال البنك. 8. الإطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة الإنحرافات. 9. التوصية للمجلس باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أية إنحرافات.

اختيار أعضاء مجلس إدارة بنك صفوة الإسلامي

حدد دليل الحوكمة المؤسسية الخاص في بنك صفوة الإسلامي المتطلبات التالية لمن يتولى منصب رئيس مجلس الإدارة أو يصبح عضواً في مجلس الإدارة. تكون هذه الشروط الواجب توافرها فيمن يشغل منصب رئاسة المجلس (أو عضويته) وتشمل يلي:

1. أن لا يقل عمره عن خمسة وعشرين سنة.
2. أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة، أو مديراً عاماً له، أو مديراً إقليمياً، أو موظفاً فيه، ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.
3. أن لا يكون محامياً أو مستشاراً قانونياً أو مدققاً لحسابات البنك، أو مستشاراً لأي بنك آخر داخل المملكة.
4. أن لا يكون موظفاً في الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة ما لم يكن ممثلاً عنها.
5. أن يكون لديه خبرة في أعمال البنوك أو المالية أو الاقتصاد أو المجالات الأخرى المرتبطة بأنشطة ذات علاقة بأعمال البنوك لا تقل عن خمس سنوات.
6. أن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى في الإقتصاد، أو المالية، أو المحاسبة، أو إدارة الأعمال، أو أي من التخصصات المشابهة ويجوز للجنة الترشيح والمكافآت النظر في تخصصات أخرى منها القانون وتكنولوجيا المعلومات، إن اقترنت بخبرة كافية لها علاقة بأعمال البنوك أو الأنشطة المرتبطة بها بما ينسجم مع الفقرة (3/د) من دليل الحوكمة المؤسسية للبنك.
7. أن لا تربطه أي صلة، بما في ذلك صلة القرابة حتى الدرجة الثالثة، مع مدير عام البنك ومن الدرجة الأولى مع أي عضو من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا الآخرين.

بالإضافة إلى ذلك، تحدد لجنة الترشيح والمكافآت المتطلبات اللازمة لضمان استقلالية العضو، والتي يجب أن تتضمن الشروط التالية كحد أدنى:

- أن يكون شخصاً طبيعياً.
- أن لا يكون قد عمل موظفاً في البنك أو في أي من الشركات التابعة له، أو مستشاراً للبنك أو لأي من الشركات التابعة له، خلال السنوات الثلاث السابقة لترشيحه.
- أن لا تربطه بأي من أعضاء المجلس الآخرين أو بأي عضو من أعضاء مجالس إدارات/ هيئات مديري الشركات التابعة للبنك أو بأحد المساهمين الرئيسيين في البنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
- أن لا تربطه بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك (عدا المدير العام) أو بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في أي من الشركات التابعة للبنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
- أن لا يكون شريكاً أو موظفاً لدى المدقق الخارجي للبنك وألا يكون قد كان شريكاً أو موظفاً خلال السنوات الثلاث السابقة لترشيحه.
- أن لا يكون مساهماً رئيسياً في البنك أو حليفاً لمساهم رئيسي في البنك، أو تشكل مساهمته مع مساهمة حليف مقدار مساهمة مساهم رئيسي، أو مساهماً رئيسياً في أي من الشركات التابعة للبنك، أو مساهماً رئيسياً في المجموعة المالكة للبنك.
- أن لا يكون قد شغل عضوية مجلس إدارة البنك أو أي من شركاته التابعة أو عضو هيئة مديري فيها لأكثر من ثمانية سنوات متتالية للعضويات آنفة الذكر، وإذا فقد أي عضو استقلاليته إعمالاً لهذا البند للبنك وبعد انقطاع العضو لمدة (4) سنوات متتالية على الأقل (Cooling-off Period) في حال وجود مبررات كافية لديه التقدم للبنك المركزي بطلب عدم المعانعة على اعتباره عضواً مستقلاً.
- أن لا يكون حاصلاً هو أو زوجه أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى أو أي شركة هو عضو في مجلس إدارتها أو مالك لها أو مساهم رئيسي فيها أو يكون عضو إدارة تنفيذية عليا فيها على انتمان من البنك تزيد نسبته على (5%) من رأسمال البنك التنظيمي، وأن لا يكون ضامناً لائتمان من البنك تزيد قيمته عن ذات النسبة.

هيئة الرقابة الشرعية

باعتبارنا بنكاً إسلامياً، تمثل هيئة الرقابة الشرعية عنصراً رئيسياً في ضمان التزامنا بأحكام الشريعة الإسلامية. إن اختيارنا لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية يأخذ في الاعتبار ما يلي:

- يقوم المجلس باعتماد سياسة لضمان ملاءمة أعضاء الهيئة، بحيث تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توفرها في العضو المرشح والمعين، ويتم مراجعة هذه السياسة كلما دعت الحاجة لذلك.

- يتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على ترشيح أي شخص لعضوية الهيئة، كما يقوم رئيس المجلس بالتأكد من إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضاء الهيئة.

- عند الحاجة لتعيين أعضاء في الهيئة من المقيمين خارج المملكة، فيشترط ألا يزيد العدد عن نصف عدد أعضاء الهيئة.

- تتوفر فيمن يشغل رئاسة أو عضوية الهيئة الشروط التالية:

1. حاصلاً على الأقل على الدرجة الجامعية الأولى في العلوم الشرعية في مجال الفقه الإسلامي وأصوله أو الاقتصاد الإسلامي أو التمويل الإسلامي.

2. يتمتع بخبرة لا تقل عن (3) سنوات في إصدار الفتاوى والأحكام الشرعية و/أو خبرة في مجال التدريس أو البحث العلمي لا تقل عن أربع سنوات بعد التخرج.

3. أن لا يكون مدينياً هو أو زوجه أو أي من أفراد عائلته حتى الدرجة الثانية للبنك أو لأي من الشركات التابعة للبنك خلال فترة عضويته في الهيئة.

4. أن لا يكون قد عمل كموظف في البنك أو في أي من الشركات التابعة له، خلال السنتين السابقتين من تاريخ الترشيح.

5. أن لا يكون عضواً في هيئة رقابة شرعية لدى أي بنك إسلامي آخر مريض في المملكة، وأن لا يكون عضواً في هيئات رقابة شرعية لأكثر من أربع مؤسسات مالية لا تقبل الودائع عاملة في المملكة.

6. أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة البنك أو مالكاً لشركة يتعامل معها البنك باستثناء التعاملات التي تنشأ بسبب الخدمات و/أو الأعمال المعتادة التي يقدمها البنك لعملائه، وعلى أن تحكمها ذات الشروط التي تخضع لها التعاملات المماثلة مع أي طرف آخر ودون أي شروط تفضيلية.

7. أن لا تربطه بأي من أعضاء المجلس أو بأي من أعضاء

الإدارة التنفيذية العليا في البنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية، وأن لا يتقاضى من البنك أي راتب أو مبلغ مالي أو مكافآت أو مزايا أو هدايا باستثناء ما يتقاضاه لقاء عضويته في الهيئة، أو ما يتقاضاه مقابل أي أعمال إضافية يكلف بها ولا تؤثر على ملاءمته.

8. أن لا يكون مساهماً في البنك، أو مساهماً في أي من الشركات التابعة للبنك، أو مساهماً في المجموعة المالكة للبنك.

رئيس مجلس الإدارة

تشمل واجبات رئيس مجلس الإدارة، على النحو المبين في دليل الحوكمة المؤسسية الخاص في بنك صفوة الإسلامي، العديد من المسؤوليات الرئيسية.

ويشمل ذلك تعزيز العلاقة البناءة بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وتسهيل النقاشات وحل وجهات النظر المختلفة حول القضايا المهمة، وضمان إجراء فحص شامل للمسائل الاستراتيجية خلال اجتماعات مجلس الإدارة.

بالإضافة إلى ذلك، يضمن رئيس مجلس الإدارة حصول جميع أعضاء مجلس الإدارة على محاضرات الاجتماعات وجدول الأعمال ومراجعتها مسبقاً، ووضع ميثاق يحدد نطاق عمل مجلس الإدارة، وتوفير المواد القانونية والتنظيمية الأساسية لأعضاء مجلس الإدارة. علاوة على ذلك، يتم تكليف رئيس مجلس الإدارة بتقديم ملخصات لعمليات البنك للأعضاء الجدد وتوجيههم بشأن مسؤولياتهم القانونية والتنظيمية.

التواصل بشأن القضايا الحرجة

يتم تحديد القضايا الحرجة، وتتلخص عملية الإبلاغ ومشاركتها بالإضافة إلى التدابير المتخذة لمعالجتها، على النحو التالي:

- **المشكلات التي تم تحديدها:** خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حددت لجنة إدارة المخاطر العديد من الأحداث الحساسة، بما في ذلك الأخطاء في الودائع النقدية، والاعتراضات المتعلقة بمعاملات بطاقات الائتمان، والصفحات المزيفة على وسائل التواصل الاجتماعي، وازدواجية الحدود بسبب أخطاء النظام. ويشار إلى أن هذه الحوادث لم تلحق أي خسائر بالبنك.

- **عملية التواصل:** تم الإبلاغ عن هذه الأحداث الحساسة عبر قنوات مختلفة، بما في ذلك مديري الفروع، ومنصات الاتصال الداخلية، ومراكز الاتصال. وتم الإبلاغ عنهم أيضاً إلى أقسام الامتثال، وتكنولوجيا المعلومات، وإدارة المخاطر، والتدقيق الداخلي، مع تفاصيل نتائج تحقيقاتهم في تقارير ربع سنوية مخصصة مقدمة إلى مجلس الإدارة.

- **الإجراءات العلاجية:** تمت معالجة جميع الأحداث المبلغ عنها بشكل فاعل خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من خلال أساليب سرية وتم إبلاغ مجلس الإدارة رسمياً بأي مخاطر هامة تم تحديدها داخل البنك من خلال تقرير ربع سنوي صادر عن لجنة إدارة المخاطر.

ثالثاً: الإدارة التنفيذية وفعالية

العمليات

تعارض المصالح

يقوم المجلس باعتماد سياسة تحكم تعارض المصالح بكافة أشكالها، بما فيها تلك التي تنشأ عن ارتباط البنك بالشركات داخل المجموعة البنكية. واعتماد الإجراءات اللازمة لضمان كفاية الضوابط والرقابة الداخلية لمراقبة الالتزام بهذه السياسة ومنع حصول تجاوزات عليها.

حيث يقوم المجلس باعتماد ميثاق للسلوك المهني وبما يكفل ممارسة البنك لأعماله بنزاهة عالية، وبحيث يتضمن بحد أدنى الحالات التي قد ينشأ عنها تعارض مصالح، والتحقق من أنه قد تم تعميمه على كافة المستويات الإدارية في البنك.

كما تقوم دائرة التدقيق الداخلي بإجراء فحص مرة واحدة على الأقل في السنة للتأكد من أن كافة التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة مع البنك قد تمت وفقاً للتشريعات النافذة والسياسات الداخلية للبنك والإجراءات المعتمدة. وترفع تقاريرها وتوصياتها حول ذلك إلى لجنة التدقيق، وتقوم لجنة التدقيق بإعلام البنك المركزي فور التحقق من أي تجاوز لأي من التشريعات النافذة والسياسات الداخلية في هذا المجال.

بالإضافة إلى ما ورد أعلاه، يقوم المجلس بالتأكد من أن الإدارة التنفيذية تتمتع بنزاهة عالية في ممارسة أعمالها وتتجنب تعارض المصالح وتقوم بتنفيذ السياسات والإجراءات المعتمدة بموضوعية. واعتماد ضوابط لانتقال المعلومات بين مختلف الإدارات، تمنع استغلالها للمصلحة الشخصية.

تتكون الإدارة التنفيذية لبنك صفوة الإسلامي من 13 عضواً، منهم امرأة. أسماؤهم وسيرهم الذاتية ومناصبهم متاحة على موقعنا عبر فريق [الإدارة العليا - بنك صفوة الإسلامي](#).

تلتزم الإدارة التنفيذية في البنك بتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات المحددة، وتطبيق أنظمة إدارة المخاطر، وضمان الامتثال للتشريعات التنظيمية، وتطوير إطارات إجرائية شاملة. تتضمن هذه الجهود مراقبة إعداد البيانات المالية وتطوير الهيكل التنظيمي وتخطيط الميزانية، بالإضافة إلى الحفاظ على استقلالية وموضوعية الإدارات المشرفة على العمل. ويشمل العمل التواصل مع الجهات المشرفة ووضع قواعد السلوك وتعزيز مهارات الموظفين وتنفيذ الضوابط الرقابية. يتحمل المديرون التنفيذيون المسؤولية الرئيسية لتسيير التوجه الاستراتيجي للبنك وتنفيذ السياسات وإدارة العمليات اليومية مع التركيز على الشفافية والتواصل الفعال مع مجلس الإدارة والموظفين. كما يتحملون مسؤولية الموافقة على الوصف الوظيفي المفصل للوحدات التنظيمية.

تفويض الصلاحيات

يتم تفويض مجلس الإدارة بالمسؤولية فيما يتعلق بإدارة تأثيرات البنك على الاقتصاد والبيئة والناس.

يدرك بنك صفوة الإسلامي أهمية إدارة أثره على الاقتصاد والبيئة والمجتمع، ويسعى جاهداً للتخفيف من أي عواقب سلبية في هذه المجالات. وعليه، تقوم الإدارة العليا للبنك برفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة من خلال اللجان المتخصصة حول تأثير البنك على الاقتصاد (الحصة السوقية) والمجتمع المحلي وحماية البيئة. كما اعتمد مجلس الإدارة سياسة تتضمن مسؤولية البنك اتجاه البيئة والحماية المجتمعية بحيث تحدد دور البنك ومهامه ومسؤولياته في هذا الصدد، وعلى وجه الخصوص مبادرات اجتماعية في حماية البيئة والصحة والتعليم ومكافحة الفقر والبطالة، وتشجيع التمويل المتوسط والأصغر، المشاركة في المبادرات ذات القيمة الاقتصادية المضافة للمجتمع. ومن الجدير بالذكر أن التقرير السنوي للبنك يتضمن إفصاحات حول مساهمة البنك في خدمة المجتمع المحلي وحماية البيئة.



المكافآت

يقوم مجلس الإدارة بوضع إجراءات لتحديد مكافآت أعضائه، وذلك اعتماداً على نظام التقييم الذي أقره، كما تتوفر في سياسة منح المكافآت المالية العناصر التالية كحد أدنى:

1. عدة للإستقطاب والمحافظة على الإداريين ذوي الكفاءات والمهارات والخبرات وتحفيزهم والارتقاء بأدائهم.
2. الضوابط المتعلقة بمكافآت رئيس وأعضاء المجلس، ولجانه، مقابل المهام التي يضطلعون بها المنصوص عليها في هذا الدليل، ويجوز أن تكون هذه المكافآت متغيرة وفقاً لتقييم أداء المجلس/ اللجان/ الأعضاء وملاءة وأداء البنك.
3. مصممة لضمان تحفيز الإداريين على تحقيق أهداف البنك، دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر مرتفعة قد تؤثر سلباً على ملاءة البنك، أو سمعته أو تعرضه لمخاطر قانونية.
4. لا يستند منح المكافأة على أداء السنة الحالية فقط، بل يستند أيضاً على أدائه في المدى المتوسط والطويل (3-5 سنوات).
5. آلية لتأجيل دفع نسبة معقولة من المكافآت (باستثناء الرواتب)، بحيث يتم تحديد هذه النسبة وفترة التأجيل على أساس طبيعة العمل ومخاطره ونشاطات الإداري المعني.
6. تُحدد شكل المكافآت كأن تكون على شكل أتعاب أو رواتب أو بدلات أو علاوات أو خيارات الأسهم أو أي مزايا أخرى، على أن يتم مراعاة تعليمات تملك المصلحة المؤثرة بهذا الخصوص.
7. آلية للرجوع عن المكافآت المؤجلة الممنوحة للإداري في حال تبين لاحقاً وجود أي مشاكل في أدائه أو عرض البنك لمخاطر مرتفعة بسبب القرارات التي تقع ضمن صلاحياته والمتخذة من قبله وكان من الممكن تلافيها.
8. لا يتم منح مكافآت مالية لإداريي الدوائر الرقابية اعتماداً على نتائج أعمال الدوائر الخاضعة لرقابتهم.



رابعاً: إدارة المخاطر

تشرف إدارة المخاطر على كافة عوامل المخاطرة التي يواجهها البنك، بما في ذلك مخاطر الائتمان والتشغيل والسوق والسيولة ومعدل العائد والسمعة وعدم الالتزام بمبادئ الشرعية الإسلامية وغيرها.

تتضمن مسؤوليات هذه الإدارة صياغة ومراجعة السياسات والإجراءات وتنفيذ الضوابط، بالإضافة إلى وضع حدود لأنشطة البنك ذات الصلة بإدارة المخاطر ورفع تقارير حول مستويات التعرض لهذه المخاطر.

خامساً: الامتثال

تقوم دائرة الامتثال باتخاذ ما يلزم من إجراءات لضمان امتثال البنك للتشريعات النافذة وتخفيف المخاطر المترتبة بعدم الامتثال للقوانين والتعليمات، كما تمكنت دائرة الامتثال من الحفاظ على مستويات عالية من الامتثال حيث لم يفرض البنك المركزي الأردني أي عقوبات على أي حالة من حالات عدم الامتثال، كما يوجد لدينا إجراءات عمل تفصيلية وواضحة فيما يتعلق بالامتثال الرقابي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والامتثال لقوانين العقوبات الدولية وتشمل هذه الإجراءات كافة الأدوار المطلوبة من جميع المستويات الوظيفية لدى البنك.

يقوم مجلس الإدارة للبنك باعتماد مهام دائرة الامتثال، وتكون هذه المهام كحد أدنى:

1. إعداد سياسة الامتثال لضمان امتثال البنك لجميع التشريعات ذات العلاقة، والتأكد من أن كافة الموظفين كل حسب مستواه الإداري على اطلاع ودراية تامة بها، وعلى أن تعتمد هذه السياسة من المجلس.
2. إعداد خطة سنوية للامتثال، وعلى أن تعتمد من قبل لجنة الامتثال.
3. مراقبة التزام كافة المستويات الإدارية في البنك بكافة المتطلبات الرقابية والتشريعات النافذة والمعايير الدولية، بما فيها توصيات مجموعة العمل المالي.
4. إعداد تقارير دورية تشمل تقييم مخاطر عدم الامتثال، والمخالفات، وجوانب القصور، والإجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها، ورفعها إلى لجنة الامتثال، ونسخ منها إلى المدير العام.

تدريب الموظفين على السياسات والإجراءات

تكرس إدارة بنك صفوة الإسلامي اهتماماً كبيراً لإنفاذ جميع السياسات وعليه قام البنك بتنفيذ برامج تعليمية تركز على تعريف الموظفين بالسياسات والإجراءات المعتمدة.



القسم الرابع: الأداء الاقتصادي والاشتغال المالي

القسم الرابع: الأداء الاقتصادي والاشتغال المالي

أولاً: الأداء الاقتصادي

إدارة الموضوع (الأداء الاقتصادي)

اتخذ البنك العديد من الخطوات على مستوى إدارة موضوع الأداء الاقتصادي والتأثيرات ذات الصلة به، وذلك على النحو الآتي:

- من أجل منع التأثيرات السلبية المحتملة أو الحد منها، فإننا نتمسك بممارسات التمويل المسؤول ونبذل العناية الواجبة على صعيد قرارات الاستثمار ونطبق أطراً فعّالة لإدارة المخاطر.
- لمواجهة التأثيرات السلبية الفعلية، فإننا نراجع بانتظام محفظتنا ونقيّم الارتدادات الاقتصادية والاجتماعية والبيئة لأنشطتنا ونجري التعديلات حسبما يفتضيه الأمر.

أداؤنا الاقتصادي القوي، يمكننا من المساهمة في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل ودعم تنمية المجتمعات المحلية وضمان القيمة طويلة الأمد لأصحاب المصلحة لدينا. وعليه، فإننا ملتزمون بإدارة موضوع الأداء الاقتصادي بتميز، وفقاً لما جاء في استراتيجية البنك التي يتركز اهتمامها على عدة محاور، من بينها النمو المسؤول وإدارة المخاطر والاشتغال المالي.

ويدير البنك التأثيرات الإيجابية الفعلية والمحتملة عن طريق الاستثمار في مشاريع مستدامة مالياً، ودعم مبادرات الاشتغال المالي، وتعزيز التنمية الاقتصادية في مجتمعاتنا المحلية.

في هذا القسم، سنسلط الضوء على مساهمات البنك المباشرة وغير المباشرة في القيمة الاقتصادية، لإبراز الفوائد على الاقتصاد وأصحاب المصلحة.

القيمة الاقتصادية المباشرة

مليون دينار بعد دفع الضرائب للحكومة والتي بلغت قيمتها 10.8 مليوناً، وقد تم الموافقة على توصية مجلس الإدارة للهيئة العامة بتوزيع مبلغ 20 مليون دينار كأسهم مجانية على المساهمين.

في عام 2023، حقق بنك صفوة صافي إيرادات بقيمة 76.2 مليون دينار، فيما بلغت تكاليف التشغيل 31.4 مليون، منها 17.0 مليون دينار تمثل رواتب وأجور للعاملين، و898 ألف دينار دفعت على شكل تبرعات واستثمارات مجتمعية، وبلغ صافي ربح البنك 17.5



تكاليف التشغيل 41%

صافي إيرادات 23%

ضرائب 14%

رواتب وأجور للعاملين 22%

تبرعات واستثمارات مجتمعية 1%

الأثر الاقتصادي غير المباشر

ب 190 مليون دينار. لتحقيق الهدف الرئيسي للبنك في تطوير البنية التحتية الأردنية، مَوَّلَ البنك 121 مليون دينار في قطاع التصنيع، و91 مليون دينار في قطاعات مواد البناء والاستشارات الهندسية والمقاولات والمياه والطاقة، بالإضافة إلى 69 مليون دينار في قطاعين التعليم والصحة و59 مليون دينار في قطاع المواشي.

يوضح الجدول أدناه القطاعات التي مَوَّلَ البنك استثمارات ونشاطات ضمنها والقيمة الإجمالية للاستثمار في كل قطاع لعام 2023.

يطمح البنك على المدى البعيد إلى الذهاب بعملية تطوير السوق والبنية التحتية إلى ما هو أبعد من حدود عمليات البنك نفسه، وذلك عبر تمويل البنك للنشاطات الاستثمارية في قطاعات متعددة.

تجاوزت تمويلات البنك (باستثناء تمويلات الأفراد) المليار دينار أردني خلال عام 2023. تركّز هذا التمويل بشكل رئيسي على دعم الحكومة والجمعيات حيث جاءت هذه التمويلات في المرتبة الأولى بمبلغ 476 مليون دينار أردني، وتم تمويل نشاطات المؤسسات الخاصة والتصدير والاستيراد وغير ذلك من الأنشطة التجارية

القطاع	قيمة الاستثمار
الحكومة والجمعيات	476,183
المؤسسات الخاصة والتصدير والاستيراد وغير ذلك من الأنشطة التجارية	190,613
التصنيع	121,336
مواد البناء، والاستشارات الهندسية والمقاولون، والمياه والطاقة	91,454
تعليم وصحة	68,903
المواشي	58,737
الأغذية، والمطاعم، والزراعة	4,189
السيارات، والآلات، والأدوات الكهربائية، وخدمات الصيانة	2,276
السياحة والنقل	1,878
مهن أخرى	8,236
المجموع	1,023,810

• المبالغ الواردة في الجدول (بالآلاف دينار أردني)

يلتزم بنك صفوة الإسلامي بإحداث تأثيرات اقتصادية إيجابية غير مباشرة في المجتمعات المحلية الأردنية. ففي عام 2023، قدّم البنك الدعم لهذه المجتمعات من خلال المبادرات التالية:

1. تمويلات دعم المؤسسات صغيرة الحجم: 2. الاشتغال المالي:

يسعى البنك إلى تمكين الاشتغال المالي من خلال توفير إمكانية وصول المجتمعات المحلية المحرومة إلى سلع وخدمات مالية مفيدة وميسورة التكلفة (معاملات، ومدفوعات، وادخار، وائتمان، وتأمين) وضمان تلبية احتياجات كافة الأفراد. يمتلك البنك رؤية طويلة الأمد فيما يتعلق بالاشتغال المالي يهدف البنك من خلالها إلى دعم إنشاء وتطوير مؤسسات جديدة، والاستثمار في التعليم والصحة، وإدارة المخاطر، ومواجهة الصدمات المناخية المالية، والتي من شأنها جميعاً أن تحسّن نوعية الحياة بصفة عامة.

قدّم البنك تمويلات بقيمة 127.7 مليون دينار لمؤسسات صغيرة الحجم، الأمر الذي يساهم في خلق فرص العمل في الاقتصاد المحلي.

127.7
مليون دينار
تمويلات مؤسسات صغيرة الحجم

ثانياً: خصوصية المتعاملين ورضاهم

خصوصية المتعاملين

وعلاوة على ذلك، يغطي الدليل أيضاً التدابير الأساسية التي يتعين على المتعامل اتخاذها لحماية معلوماته الحساسة والحفاظ على أمان حساباته.

ونتيجة لإجراءات أمن المعلومات والحماية الصارمة التي نتبّعها، لا توجد أية سجلات تشير إلى حدوث تسريب أو سرقة أو فقدان لبيانات المتعاملين. وحتى نهاية السنة، لم يتم تسجيل أية شكاوى أو حالات تتعلق بانتهاك خصوصية المتعاملين أو فقدان بياناتهم.

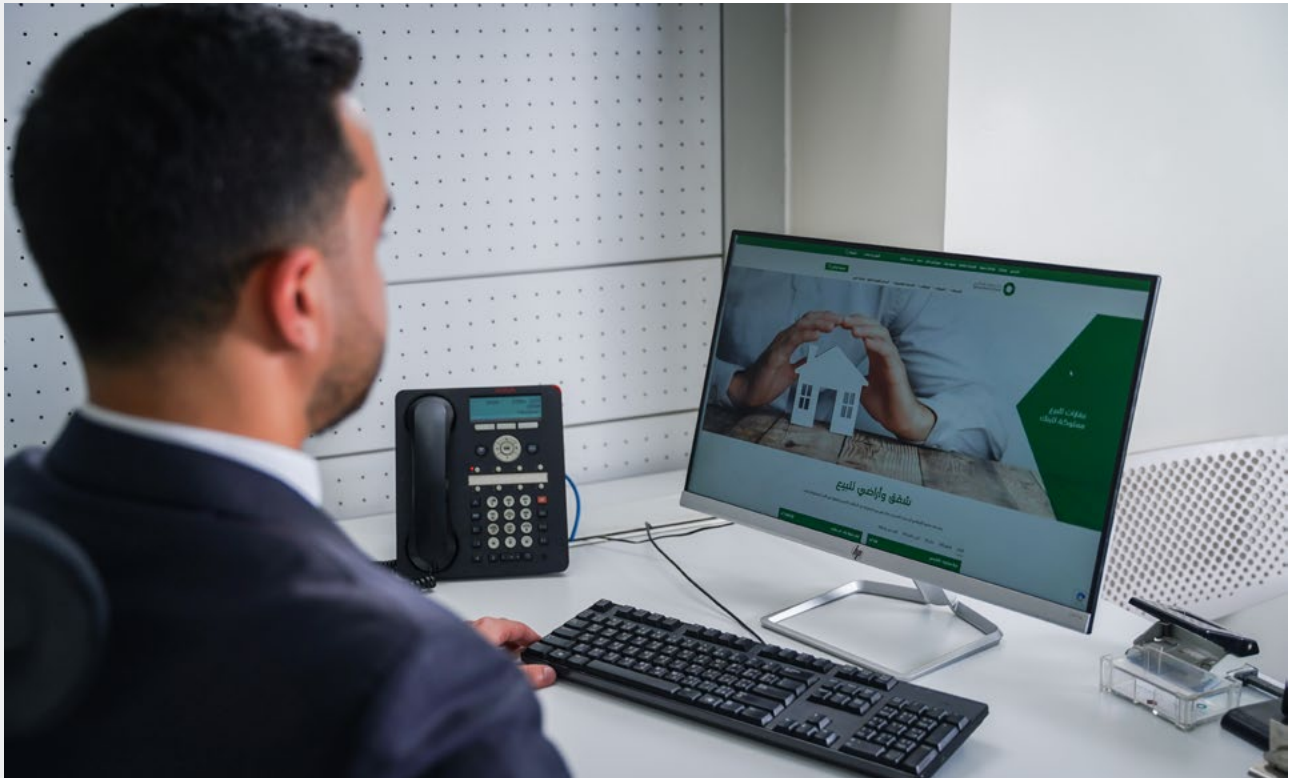
دليل التوعية الأمنية للمتعاملين

يزود [دليل المتعاملين](#) بالمعلومات والإرشادات المهمة فيما يتعلق بالآتي:

1. ضمان سرية المعلومات المصرفية.
2. حماية معلومات البطاقة الائتمانية.
3. إرشادات أمنية بخصوص كلمات المرور الخاصة بالخدمات الإلكترونية.
4. التعرف على مختلف تهديدات الاحتيال الإلكتروني وتلافيها.
5. الممارسات المصرفية الآمنة عبر الإنترنت وأجهزة الهاتف المحمول.
6. الحماية من عمليات الاحتيال المتعلقة ببطاقة الصراف الآلي والبطاقات الائتمانية.
7. ممارسات التسوق الإلكتروني الآمن.

يلتزم بنك صفوة الإسلامي بحماية خصوصية المتعاملين وتأمين بياناتهم ويطبق لهذا الغرض نظاماً إدارياً مُحكماً وإجراءات صارمة ويستخدم أفضل الممارسات العالمية المعمول بها في القطاع المصرفي لأغراض حماية معلومات المتعاملين. وفي تعامله مع المتعاملين، يستخدم البنك أفضل الممارسات لمعالجة بيانات المتعاملين بما يضمن أمن وسرية معلوماتهم.

يتعهد بنكنا بضمان أمن وخصوصية معلومات المتعاملين وخصوصاً عند توفير الخدمات الإلكترونية لهم، وإدراكاً منا للأهمية الشديدة التي ينطوي عليها ذلك، فإننا نلتزم بأعلى المعايير العالمية للأمن السيبراني وحماية البيانات بهدف حماية متعاملينا من المخاطر المحتملة المرتبطة باستخدام الخدمات الإلكترونية. وقد أعد البنك لهذا الغرض دليلاً خاصاً به للتوعية الأمنية للمتعاملين ([إرشادات التوعية الأمنية - بنك صفوة الإسلامي \(safwabank.com\)](#)) الذي يشتمل على مجموعة من الإرشادات المهمة وأفضل الممارسات التي تمكّن متعاملينا من حماية بياناتهم وتجنب عمليات الاحتيال. وتشدد الإرشادات على أهمية التعامل بحساسية مع المعلومات الخاصة وأرقام الدخول السرية وأرقام الحسابات وأرقام البطاقات الائتمانية خصوصاً عند التعامل معها من خلال البريد الإلكتروني، أو الروابط الإلكترونية أو الرسائل النصية أو وسائل التواصل الاجتماعي أو المكالمات الهاتفية.



رضا المتعاملين

يطبق بنك صفوة الإسلامي نهجاً يركز على المتعاملين، لذا فإن جهوده تتجه باستمرار نحو الارتقاء بمستوى رضا المتعاملين وتعزيز ولائهم وضمان الاحتفاظ بهم. ودليل ذلك حرصنا الدائم على إدخال التحسينات التشغيلية وتبني سياسات راسخة وإجراء استطلاعات سنوية لقياس تجربة المتعاملين معنا وتحسينها.

لرصد رضا المتعاملين، نجري استطلاعات دورية نقيّم من خلالها مدى رضاهم عن تعاملات البنك، وذلك عن طريق قياس آرائهم وملاحظاتهم بخصوص عمليات فتح الحسابات، والتمويلات، والبطاقات. ووجدت نتائج استطلاع عام 2023 أن صافي نقاط الترويج (NPS) ومؤشر رضا المتعاملين (CSI) كانوا ضمن متوسط السوق.

وقد أجرينا خلال عام 2023 عمليات استعراض وتدقيق شاملة بهدف الوصول إلى مستوى الفعالية التشغيلية المثلى وتحسين تجربة المتعاملين في التعامل مع بنكنّا. وقد اشتملت هذه العمليات على ما يلي:

- إعادة تصميم العمليات، وهي أعمال تضمنت إجراء تحسينات على سياسة ائتمان التجزئة وإجراءاتها، وتبسيط إجراءات الأرشفة، والأضطلاع بالجزء الأكبر من مشروع تعديل العمولات إلى جانب إجراء دراسات مقارنة.
- اعتماد آليات وتعليمات جديدة لتنظيم عمليات تصنيف المتعاملين مع ضمان اتساقها مع السياسات التي تم تحديثها.
- إجراء تحسينات على خدمات ما بعد البيع تم بموجبها إلغاء الصبغة المركزية لبعض الأدوار ومن ثم إسنادها إلى الأفرع وإجراء عملية مراجعة الحسابات من قبل دائرة رقابة وتطوير الفروع.
- إجراء تحسينات على الآلية الخاصة بتعديل أرقام الهواتف ضمن النظام البنكي الأساسي.
- صياغة سياسة شاملة للاستثمار العقاري تؤسس للإطار العام والمبادئ التي تسترشد بها الإدارة في هذا المجال.
- تطبيق عدد من العمليات التي عملت على تسهيل تنويع المتعاملين الحاليين الساعين للحصول على تمويل من البنك.
- جهوداً انصبّت على تحسين الأدوار والعمليات القائمة على معايير لجنة دعم المنظمات (COSO) بغية تعزيز الفعالية التشغيلية العامة وإدارة المخاطر.

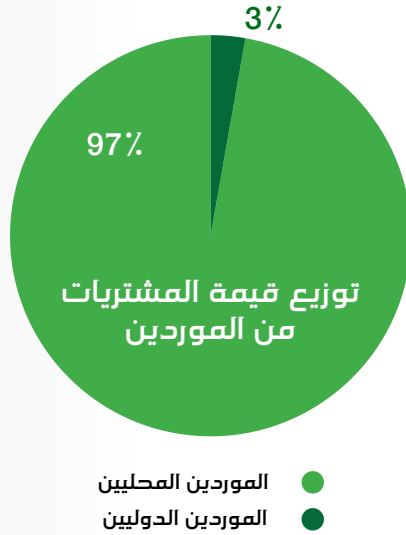
ثالثاً: المشتريات والموردين

نظام المشتريات والموردين

وهؤلاء الموردون ملزمون بمراعاة القوانين والأنظمة المتعلقة بعمالة الأطفال والعمالة القسرية في الأردن، الذي يطبق إطاراً وطنياً لمكافحة عمالة الأطفال يجسد مسؤولية وزارة التنمية الاجتماعية في حماية الأطفال العاملين كما نص عليه قانون الأحداث رقم 32 لعام 2014. وتشكل الأردن طرفاً في منظمة العمل الدولية وتلتزم تشريعاتها باتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الإضافيين إلى جانب التزامه بالاتفاقيات المنبثقة عن منظمة العمل الدولية بما في ذلك التزامه باتفاقية الحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل، وهي الاتفاقية رقم 138، واتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال رقم 182.

يولي بنك صفوة الإسلامي مسألة المشتريات أهمية جوهرية ويتعامل معها بناء على ما يتلقاه من آراء وتقييمات من أصحاب المصلحة وفي ضوء التقييمات الداخلية للتأثير الاقتصادي للمشتريات على المجتمعات المحلية. وعليه، فإن استراتيجيتنا تقوم على شراء الخدمات والأعمال من داخل الاقتصاد المحلي الذي نعمل فيه ليتسنى لنا دعم النمو الاقتصادي بالشكل المناسب.

يتعامل بنك صفوة الإسلامي بشكل رئيسي مع موردين محليين يخضعون للقوانين والأنظمة الأردنية ومسجلين قانونياً لمزاولة العمل في الأردن.



إدارة الموردين

نحن في بنك صفوة الإسلامي نولي اهتماماً كبيراً لمشتريات البنك وإدارة سلسلة التوريد، ونحرص من خلال عملية اختيار الموردين الموضحة بالتفصيل في دليل الحوكمة المؤسسية على التأكد من أن الموردين يلبون معايير البنك من حيث الجودة والموثوقية والاستدامة. وتتضمن أهم معايير التقييم في هذا المجال على التكلفة، والجودة، ومدة التسليم، والمنافسة في السوق، ومجموعة العملاء، والاستقرار المالي، والخبرة في المجال، والالتزام بالمعايير وتقديم حلول مشابهة ناجحة، وخدمة ما بعد البيع. إننا ومن خلال التزامنا بهذه المعايير نعزز الممارسات التجارية المسؤولة على امتداد سلسلة التوريد الخاصة بنا ونعمل على تناغم مشترياتنا مع المبادئ الأخلاقية والبيئية والاجتماعية و الحاكمية.

التقييم البيئي للموردين

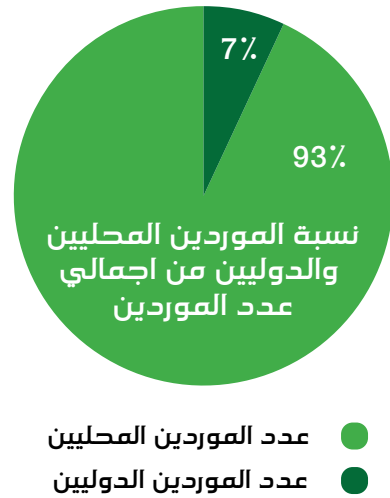
يعمل البنك فقط مع الموردين الذين يتمتعون بخبرة كبيرة في المجال المطلوب منعاً لاحتفالية التعامل مع مخالفات مثل عمالة الأطفال.

حيث يقوم البنك بالاستعلام عن الموردين (قضايا ونزاعات ومحاكم) حيث إن أي قضية أو تبليغ ينشر بالجريدة يتم الاستعلام عنه والتحقق منه قبل التعامل مع المورد، وفي حال وجود قضايا عمالية أو عمالة أطفال لا يتم التعامل مع المورد. علاوة على ذلك بشكل عام يتم التعامل مع أكبر الموردين في كل قطاع.

يعمل بنك صفوة الإسلامي فقط مع الموردين القادرين، فنياً ومالياً، على توريد المنتج المطلوب، ويتبع البنك معياراً محدداً عند اختياره للموردين قبل أن يقرر توقيع الاتفاق معهم، كما أشرنا في بداية هذا القسم.

يعمل البنك فقط مع الموردين المستوفين للمتطلبات الفنية والمالية لتوريد المنتج المطلوب، وتقوم لجنة المشتريات بتقييم العروض المقدمة من الموردين والتأكد من جودة الخدمات أو المنتجات التي يوردونها، ومواعيد التسليم، ومن هم عملاؤهم المعتادون، وسعر الشراء المعروض، والاستقرار المالي، وأوضاعهم المالية (عدم وجود ديون بذمتهم)، والتجارب السابقة للبنك في الشراء منهم، والاطلاع على وثائقهم التاريخية التي تبين خبرتهم على مستوى تقديم الحلول، بالإضافة إلى التحقق من عدم وجود تضارب في المصالح. ومن شأن هذا النهج في المشتريات أن يضمن للبنك الحد من أية تأثيرات قد تنشأ عن تنظيم العقود.

وفي معرض سعي البنك إلى تخفيض أثره على صعيد انبعاثات الكربون وبصمته الكربونية ودعم المجتمع المحلي، التزم بنكنا بشراء معظم مستلزماته من بائعين محليين. وخير دليل على ذلك أن 93% من مورديننا خلال عام 2023 كانوا محليين بواقع 432 شركة محلية من أصل 463 شركة. يعمل هذا النهج على دعم الاقتصادات المحلية ويساعد في خلق فرص العمل في المجتمعات المحلية التي نخدمها. ونحن متمسكون بتعهداتنا فيما يتعلق بتوطيد العلاقات مع الموردين المحليين ومواصلة البحث عن فرص لزيادة الإنفاق على المشتريات المحلية.



تضم الأنواع الرئيسية للموردين الذين نتعامل معهم شركات بيع البرمجيات والأجهزة الإلكترونية، وشركات التسويق، وموردي القرطاسية، وشركات إدارة الفعاليات، وشركات التنظيف والحراسة، وموردي الأطعمة والمشروبات، وموردي الأثاث، وغيرهم. ويطلع هؤلاء بتوريد الخدمات والأعمال لعمليات البنك المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، والأرشفة، والامتثال، وإدارة المخاطر، وإدارة الفعاليات، وتأثيث المكاتب وتجهيزها، إضافة إلى عمليات أخرى.

بلغت قيمة المدفوعات للموردين المحليين 16,228,088 ديناراً بينما بلغت قيمتها للموردين الأجانب 580,584 ديناراً خلال عام 2023، وذلك بنسبة مئوية تبلغ 93% و7% على الترتيب.

رابعاً: مكافحة الفساد

تقييم العمليات من حيث وجود مخاطر مرتبطة بالفساد

يعمل بنك صفوة الإسلامي على ضمان توفر الضوابط اللازمة لتلافي المخاطر المحتمل نشوئها عن عدم الامتثال، وذلك من خلال المراجعة المستمرة لكافة السياسات والإجراءات والاتفاقيات والإعلانات وأية خدمات أو منتجات جديدة، بما يضمن صلاحية الضوابط اللازمة لمكافحة الفساد وملاءمتها لهذا الغرض، والتأكد من تطبيقها حسب الأصول.

إلى ذلك، لم تبلغ دوائر التدقيق الداخلي والشرعي في البنك عن، أو تحقق في، أية حالات عدم امتثال أو مخاطر ذات صلة بالفساد خلال عام 2023.

التوعية والتدريب بشأن مكافحة الفساد

يطبق البنك عدداً من التدابير التي ترمي إلى زيادة الوعي الداخلي والخارجي فيما يتعلق بمكافحة حالات الفساد، وتشتمل هذه الإجراءات على ما يلي:

1. البنك يعمل على توعية موظفيه من خلال التواصل بشكل منتظم مع كافة الموظفين؛ إذ يرسل لهم عبر البريد الإلكتروني التعميمات المتعلقة بتعارض المصالح، والعقوبات، وسياسات وإجراءات التبليغ عن الحالات.

2. يُلزم البنك جميع الموظفين بحضور دورات تدريبية تتعلق بالجرائم المالية. وتركز هذه الدورة على الإرشادات المتعلقة بسياسات وإجراءات الامتثال ومكافحة غسل الأموال.

ويخطط البنك إلى إدراج موضوع مكافحة الفساد ضمن الدورة التدريبية التي يتم إعطاؤها للموظفين الجدد في السنوات القادمة.

نشجع الشفافية ومكافحة الفساد والمؤسسات القوية من أجل التنمية المستدامة، ونعمل على تعزيز سيادة القانون وضمان تكافؤ الفرص ونسعى إلى الحد من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما. حيث يعمل الفساد على تدمير الثقة وإعاقة النمو الاقتصادي ويؤدي إلى شيوع ممارسات تجارية جائرة. من جانبه، يدرك بنك صفوة الإسلامي مدى جدية الآثار الفعلية والمحتملة والسلبية التي يتركها الفساد على الاقتصاد والبيئة والناس، بما في ذلك أثره على حقوقهم الإنسانية.

يدرك بنك صفوة الإسلامي أن الالتزام الثابت بمكافحة الفساد يؤدي إلى خلق بيئة أعمال إيجابية ويعزز السمعة الطيبة للبنك.

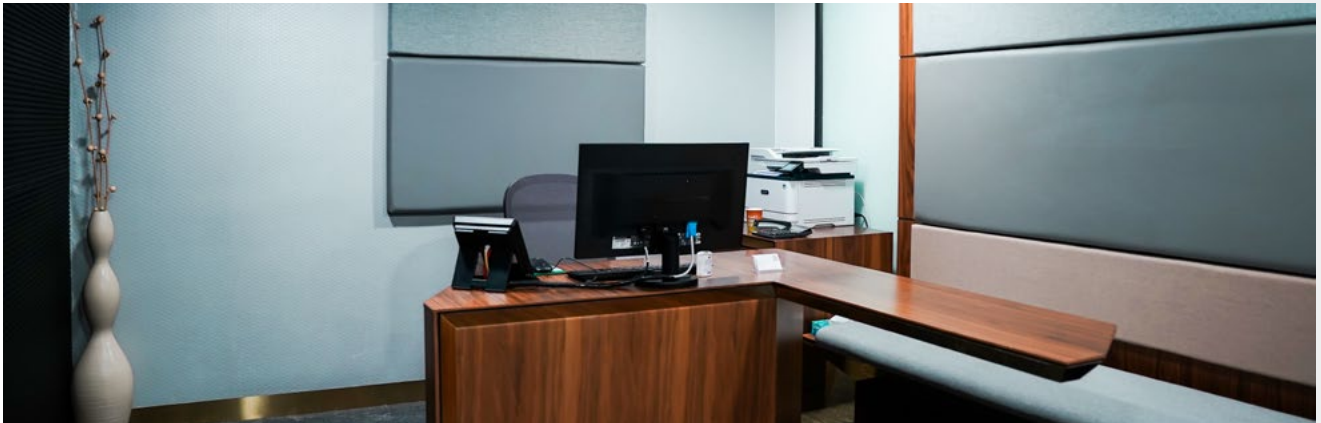
يتعامل بنكننا مع مسألة مكافحة الفساد عبر سياسة كاملة تجسد الممارسات التجارية الأخلاقية وعدم التسامح مطلقاً مع الرشوة والتفديد بكافة القوانين والأنظمة المعمول بها.

وفيما يلي جانب من الإجراءات المتبعة لضمان محاربة الفساد في عمليات البنك ومواجهة آثاره السلبية:

1. يطبق البنك آلية سرية تتيح للموظفين وأصحاب المصلحة الإبلاغ عن حالات تنطوي على شبهة فساد. وعندما تقتضي الحاجة، يتخذ البنك إجراءات تصحيحية بما في ذلك إجراء التحقيقات واتخاذ تدابير تأديبية وإدخال تحسينات على الضوابط الداخلية، كما يوفر البنك منهجية خاصة توفر السرية والحماية للطرف المُبلغ عن أي حالة اشتباه أو شك بالفساد/ الاحتيال الداخلي. بعد الإبلاغ، يقوم البنك بإجراء المتابعات والتحقيقات اللازمة للتحقق من صحة الإبلاغ واتخاذ ما يلزم من الإجراءات لتصحيح العمليات والممارسات وفرض إجراءات الانضباط اللازمة.

2. تعزيز الشفافية والسلوك الأخلاقي في القطاع المصرفي والتعاون مع المؤسسات الأخرى لتبادل أفضل الممارسات في هذا المضمار، وإحداث تغيير إيجابي على صعيد محاربة الفساد.

وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم تصنيف أية حالة من حالات عدم الامتثال التي نُظرت في عام 2023 على أنها واقعة فساد.





القسم الخامس: الريادة البيئية

القسم الخامس: الريادة البيئية

العالمي الناجم عن الغازات الحابسة للحرارة التي تطلقها محطات الطاقة والمركبات وغيرها من مصادر الانبعاث قد تغلغت في ثنانيا حياتنا اليومية. ويلعب البنك دوراً رئيسياً في التخفيف من حدة الآثار السلبية للتغير المناخي، ويتجسد هذا الدور من خلال تمويل الشركات بطريقة تعمل على إبطاء وتيرة ارتفاع درجة حرارة الكوكب وتناى بالاقتصاد العالمي عن الوقود الأحفوري باتجاه تقنيات أكثر نظافة.

ويظهر التزام البنك بالتصدي للتغير المناخي من خلال تقارير الاستدامة السنوية التي توضح توجه البنك نحو الإفصاح عن الجوانب المحتملة التي بمقدورها التخفيف من حدة أثر التغير المناخي وكيفية معالجة تلك الجوانب. وبالتالي، يخطط البنك لبذل جهود متميزة على صعيد العمل المناخي وذلك عن طريق وضع أهداف طموحة لتخفيف انبعاث غازات الدفيئة وتشجيع سلاسل إمداد للبنك على التقليل من مستوى الانبعاثات الصادرة عنها. إضافة إلى ذلك، يشجع البنك على التحول نحو الاقتصاد المنخفض الكربون من خلال تبني التقنيات الذكية وتقنيات الطاقة المتجددة على نطاق واسع من خلال مشاريع النقل بالعبور (wheeling).

بصفته بنكاً أردنياً، فإن بنك صفوة الإسلامي مطلع على مختلف الجوانب المتعلقة بالبيئة والطاقة في المملكة، وهو ملتزم بالانسجام مع الخطط الوطنية في هذا الصدد. ونحن نسعى إلى الإسهام في الاستراتيجية الوطنية لقطاع الطاقة للأعوام 2020-2030 التي تهدف إلى تعزيز الاكتفاء الذاتي من خلال زيادة نسبة مصادر الطاقة المتجددة والبديلة في تلبية طلب المملكة على الطاقة الكهربائية.

وفي ضوء هذه الأهداف، نحصر باستمرار على مراقبة ما يتسبب به البنك من انبعاث لغازات الدفيئة واضعين في حسباننا تطبيق تدابير تخفيفية حيثما كان ذلك ممكناً. كذلك، فإننا ندرك التحديات التي يواجهها بلدنا على صعيد شح المياه وبالتالي نراقب حجم استهلاكنا للمياه بهدف المحافظة على الماء وتقليل الفاقد إلى أدنى حد. وفيما يتعلق بمعالجة النفايات الصلبة، فنحن نعمل على إعادة تدوير النفايات الورقية وتعزيز ممارسات فرز النفايات في مكاتبنا.

يشارك البنك في جهود مواجهة تحديات تغير المناخ التي تهدد مخاطرها الأشخاص والعمليات التجارية والاقتصادات في مختلف بقاع العالم؛ فأثار الاحترار



أولاً: الطاقة

حلول الطاقة والابتكار الرقمي

إلى الشبكة. وقام البنك في عام 2020 بتثبيت نظام للطاقة الشمسية بقدرة واحد ميغاواط، ولا يزال ملتزماً بخطته لزيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة كمصدر أساسي للطاقة في عملياته.

يطبق البنك حلول الطاقة المتجددة وذلك في إطار سعيه إلى تحقيق الاستدامة، وبصفة خاصة اعتمد البنك حلول الطاقة الشمسية في 32 فرع من أصل 42 فرع؛ إذ يدمج نظام الطاقة الشمسية في تأمين الطاقة لعملياته اليومية من خلال تقنية النقل بالعبور

1,785,591	إنتاج الطاقة الشمسية عام 2023 (كيلوواط.ساعة)
630	إجمالي التوفير في الانبعاثات (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)
50%	النسبة المئوية لاستهلاك الطاقة الشمسية من إجمالي الطاقة
32	عدد الفروع التي تعمل بالطاقة الشمسية



استهلاك الطاقة داخل بنك صفوة الإسلامي

نسبة التغير	2023	2022	
%-1	1,785,591	1,807,184	استهلاك الطاقة الكهربائية من مصادر متجددة (كيلوواط.ساعة)
%-7	%50	%57	النسبة المئوية للإستهلاك من مصادر متجددة
%9.6	3,545,824	3,235,261	إجمالي استهلاك الطاقة الكهربائية (كيلوواط.ساعة)
%9.6	12,765	11,647	إجمالي استهلاك الطاقة الكهربائية (جيجا جول)
%2.4	4,766	4,655	كثافة الإستهلاك (كيلوواط.ساعة / للموظف)



استهلاك الطاقة خارج البنك

مصدرين اثنين، وهما: مواصلات الموظفين المحليين اليومية، وخدمات البريد. و من المخطط دمج فئات إضافية في المستقبل.

ينتج استهلاكنا للطاقة عن أنشطتنا المسبقة (أي التمهيدية لعملياتنا) واللاحقة (أي المنبثقة عن عملياتنا) والتي تشمل عدة مجالات، ولكن ولغايات هذا التقرير قمنا بحساب الاستهلاك من

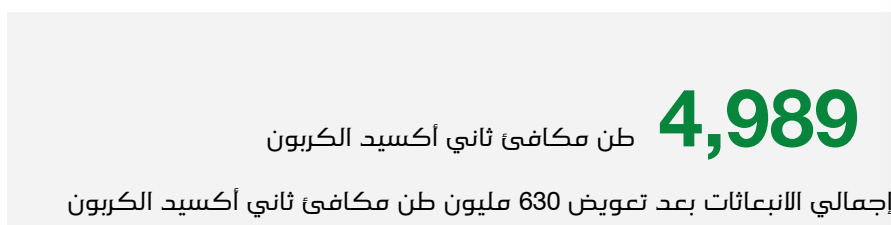
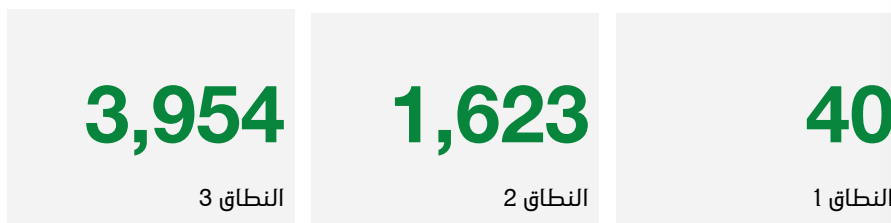
الاستهلاك	مصدر النطاق 3
129,729	البريد (لتر وقود)
1,309,299	السفر المحلي (لتر وقود)
1,439,029	المجموع (باللتر)
49,214	المجموع (جيجا جول)
66	كثافة الاستهلاك (جيجا جول / موظف)

ثانياً: الانبعاثات



بلغ إجمالي الانبعاثات لعام 2023 ما مقداره 5,618.59 طناً مترياً من مكافئ ثاني أكسيد الكربون وبكثافة مقداره 7.55 طناً مترياً للموظف الواحد. وبعد معادلة الفرق جراء اعتماد الطاقة المتجددة، يصبح إجمالي الانبعاث من عملياتنا 4,988.88 طناً مترياً.

ويصدر القسم الأعظم من هذه الانبعاثات عن مصادر النطاق 3 (70٪)، يليه مصادر النطاق 2 (29٪)، بينما تبقى نسبة النطاق 1 هي الأدنى ضمن الاستهلاك الكلي للطاقة.



انبعاثات الغازات الدفيئة من النطاق الأول

مكافئ ثاني أكسيد الكربون، وبكثافة تبلغ 0.05 طناً مترياً للموظف الواحد. وانسجماً مع الالتزام الذي قطعناه بتخفيض أثرنا الكربوني أدخلنا للخدمة ضمن أسطولنا سيارتين هجئتين (هايبرد) عام 2023. وبالمقارنة مع عام 2022، فقد ارتفعت انبعاثات النطاق 1 بنسبة 24.07٪ خلال عام 2023.

انبعاثات النطاق 1 هي الانبعاثات المباشرة التي تنتج عن مصادر تقع ضمن ملكية البنك أو سيطرته وتشتمل على الانبعاثات الناتجة عن احتراق الوقود في محركات المركبات أو عن العمليات الصناعية في الموقع. وتصدر انبعاثات النطاق 1 الخاصة بنا بصورة أساسية عن سبع سيارات مملوكة للبنك وتصل إلى 40.41 طناً مترياً من

معدل عام 2023 (مكافئ ثاني أكسيد الكربون / موظف)	التغير (%)	2023	2022	انبعاثات النطاق 1 (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)
0.05	24.07٪	40.41	32.57	

انبعاثات غازات الدفيئة من النطاق 2

نتجت انبعاثات غازات الدفيئة من النطاق 2 لبنكنا عن استخدام الكهرباء لأغراض تكييف الهواء وغير ذلك من الاحتياجات التشغيلية. بالمجمل، بلغت الانبعاثات لهذا النطاق 1,623.65 طناً مترياً مسجلة بذلك زيادة مقداره 0.61٪ مقارنة بعام 2022. يحتوي الجدولان التاليان على مزيد من التفاصيل حول انبعاثات النطاق 2:

تشتمل انبعاثات النطاق 2 على الانبعاث غير المباشر لغازات الدفيئة المرتبط باستهلاك الطاقة الكهربائية أو التدفئة أو البخار المشتراة من قبل المنشأة.

وتنبثق هذه الانبعاثات عن أنشطة خارج نطاق السيطرة المباشرة للبنك ولكنها مع ذلك تظل مرتبطة بعملياته.

2023	
373	النطاق 2 تكييف الهواء (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)
1,250	النطاق 2 الكهرباء (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)
1,623	النطاق 2 (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)

النطاق 2- (طن متري)	2022	2023	نسبة التغير	معدل عام 2023 (مكافئ ثاني أكسيد الكربون / موظف)
	1,613	1,623	%0.61	2.18

الانبعاثات الأخرى غير المباشرة للغازات الدفيئة (النطاق 3)

يتوسع في إدراج مزيد من الجوانب المتعلقة بالانبعاثات هذا النطاق في المستقبل. وعليه فإن المصادر التي دخلت في حساباتنا لانبعاثات النطاق 3 لعام 2023 هي سفر الموظفين اليومي من وإلى العمل، وخدمات البريد، والسفر الجوي.

بالمجمل، بلغ مجموع انبعاثات النطاق 3 نحو 3,954.53 طناً مترياً بكثافة مقدارها 5.32 طناً مترياً لكل موظف. ومما تجدر الإشارة إليه أن غالبية سفراتنا الجوية تتم عبر الدرجة السياحية وذلك في إطار مبادراتنا الرامية إلى تخفيض أثرنا الكربوني.

انبعاثات النطاق 3 هي الانبعاثات غير المباشرة لغازات الدفيئة التي تحدث ضمن سلسلة القيمة للمؤسسة المعنية، بما في ذلك المنبعث من مصادر مسبقة أو مصادر لاحقة لعملياتها من قبيل السلع أو الخدمات المشتراة، وسفر الموظفين اليومي من وإلى العمل، وسفريات العمل، والتخلص من النفايات. وفي أغلب الأحيان، تمثل هذه الانبعاثات نسبة معتبرة من إجمالي الأثر الكربوني للمؤسسة وتتطلب عملية إدارتها وتخفيضها تعاوناً مع الموردين وأصحاب المصلحة.

بدأ بنك صفوة الإسلامي بحساب انبعاثات غازات الدفيئة من النطاق 3 الناتجة عن عملياته منذ عام 2023 وسوف

2023	مصادر انبعاثات النطاق 3
328.76	البريد (طن متري)
3,613.59	سفر الموظفين اليومي من وإلى العمل (طن متري)
12.18	السفريات الجوية (طن متري)
3,954.53	المجموع (طن متري)
5.32	معامل الانبعاثات (طن متري / موظف)

ثالثاً: كفاءة الموارد وإدارة النفايات

إدارة النفايات

بشكل أساسي، تنتج عن عمليات البنك نفايات مكتبية ونفايات ورقية. ويلتزم بنك صفوة الإسلامي التزاماً كاملاً بالحد من التأثيرات السلبية لجميع أشكال النفايات الناتجة في البنك عن طريق تخفيض كميات تولدها من المصدر.

إضافة إلى ذلك، يقوم البنك بتدوير كافة النفايات الورقية الناتجة بالكامل من خلال التعاقد مع مزودين معتمدين لهذه الخدمة. أما بالنسبة للأنواع الأخرى من النفايات، فإن التخلص من النفايات على مستوى المرافق يتم من قبل البنك داخل المرافق ومن قبل البلديات خارج تلك المرافق بحيث يتم التخلص منها في مناطق مخصصة لهذا الغرض.

ومن أجل تكريس ثقافة الإدارة المسؤولة للنفايات، ينفذ البنك توعية للموظفين بما يضمن إدراكهم لأهمية ممارسات التخلص من النفايات بالشكل الصحيح وتقيدهم بسياسات إدارة النفايات المعتمدة لدينا.

النفايات الورقية هي الصنف الوحيد من النفايات الذي يجري تتبعه بحيث لا يذهب إلى مكبات النفايات، وقد نجح البنك في تدوير ما مجموعه 3,504 كيلوغرامات من الورق مما نتج عنه تخفيض في الانبعاثات مقداره 0.17 طناً مترياً من مكافئ ثاني أكسيد الكربون.

3,504

إجمالي كمية الورق المعاد تدويرها بالكيلوغرام (2023)

17

كغ مكافئ ثاني أكسيد الكربون
مقدار تخفيض الانبعاثات جراء تدوير الورق

إدارة الموارد المائية

استهلاك البنك من المياه يتمثل بصورة رئيسية في تلبية احتياجات الموظفين ومتطلبات النظافة منها، حيث يتم تزويد المياه من قبل سلطة المياه وشركة مزودة لخدمات المياه.

أما مياه الصرف الصحي الناتجة في مواقع العمل التابعة للبنك فيتم تصريفها إلى شبكة الصرف الصحي البلدية دون أية متطلبات للمعالجة المسبقة وذلك باعتبارها مياه صرف صحي.

وبالمجمل، بلغ استهلاك البنك من الماء لتلبية احتياجات الموظفين ومتطلبات النظافة بصورة رئيسية 1,903,314 متراً مكعباً.

نسبة التغير	2023	2022	
37.7%-	3,866	6,203	مجموع كمية المياه المستهلكة (متر مربع)
35.6%-	18,308	28,448	المساحة (متر مربع)
3.2%-	0.211	0.218	استهلاك المياه نسبة إلى المساحة (م/3م/2)
41.8%-	5.20	8.92	استهلاك المياه للموظف الواحد (م/3موظف)



القسم السادس: المسؤولية الاجتماعية ورأس المال البشري

القسم السادس: المسؤولية الاجتماعية ورأس المال البشري

هذه المعدلات تقع ضمن المتوسط الطبيعي للقطاع المصرفي.

لا يمارس بنك صفوة الإسلامي أي تمييز على أساس العرق أو اللون أو نوع الجنس أو الرؤى السياسية أو الأصول الوطنية أو الخلفية الاجتماعية أو أي شكل آخر من أشكال التمييز في البنك.

وتعبر الجداول أدناه بوضوح عن ذلك كما يظهر من التنوع في الأعمار ونوع الجنس في كافة المستويات الوظيفية.

وتؤكد النسب المئوية لتوزيع الموظفين في هذه الجداول (كما يظهر من تصنيفهم حسب الفئة والعمر ونوع الجنس) على التزام البنك بإيجاد بيئة عمل شاملة للجميع وتطبيق ممارسات توظيف تبرز استراتيجية البنك المطبقة وقدرات التنوع.

نحن في بنك صفوة الإسلامي ملتزمون بتحقيق مبادئ التنوع والمساواة في مكان العمل، ونسعى من خلال عملية التوظيف إلى استقدام أشخاص تتنوع قدراتهم وخلفياتهم، مع ضمان تكافؤ الفرص وعدم التمييز في كافة أماكن العمل التابعة لنا. ونحن، إلى جانب ذلك، حريصون على تعزيز شمول ذوي الاحتياجات الخاصة بالوظائف، كما هو منصوص عليه في أنظمة وزارة العمل الأردنية.

يتبنى البنك ثقافة تركز فكرة التنوع في اختيار الموظفين بغرض الاستفادة من منظومة مهارات ومعارف أوسع نطاقاً.

ارتفعت نسبة التوظيف في البنك خلال عام 2023 عن العام الذي سبقه إذ تم التعاقد مع 134 موظفاً جديداً مما رفع العدد الإجمالي لموظفي البنك إلى 744 موظفاً. تألف الإناث ما نسبته 34% منهم، فيما بلغ معدل الدوران الوظيفي 9.8%. وتجدر الإشارة إلى أن

وكما هو مبين، تنتمي أكثرية موظفي البنك إلى قسم الدعم الفني (58.74%)، بينما يتوزع قادة الفرق والمدراء من طبقة الإدارة الوسطى بنسب متقاربة (18.15% و 14.92% على الترتيب)، فيما تمثل فئة كبار الإداريين النسبة الأقل ومقدارها 6.05%. ومن حيث العمر، ينتمي أغلب الموظفين إلى الفئة العمرية من 30 إلى 50 سنة بنسبة مقدارها 62.90% فيما تمثل الفئة العمرية فوق 50 سنة النسبة الأقل.

32%

العمر (دون 30 سنة)

63%

العمر (30-50 سنة)

5%

العمر (فوق 50 سنة)

6%

الإدارة العليا

15%

الإدارة الوسطى

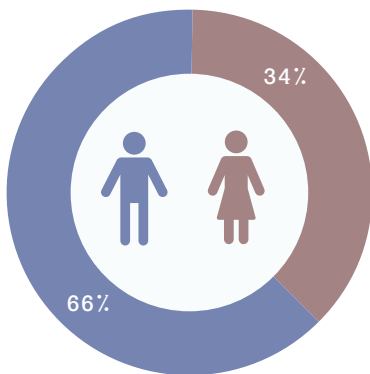
18%

قادة الفرق

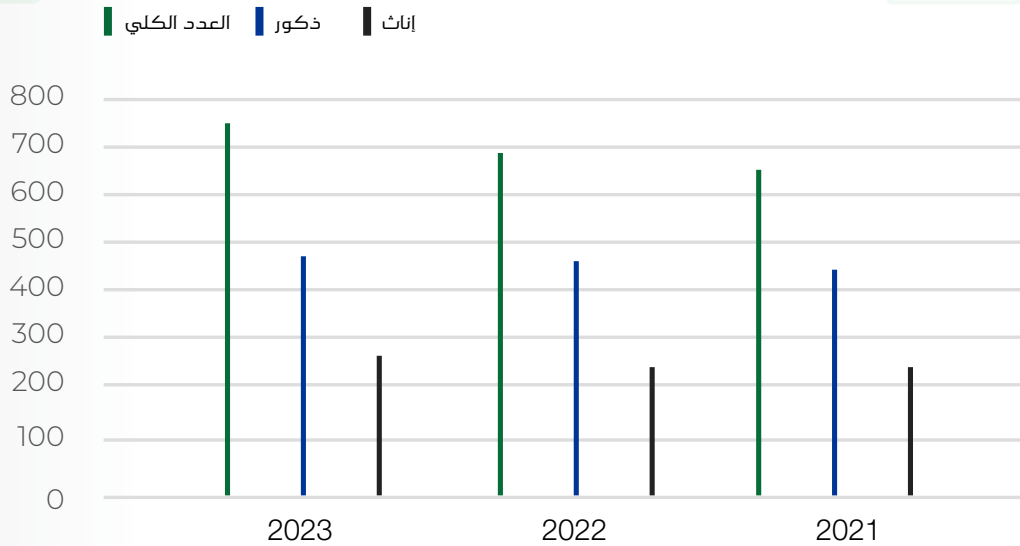
59%

الفنيين وموظفي الدعم

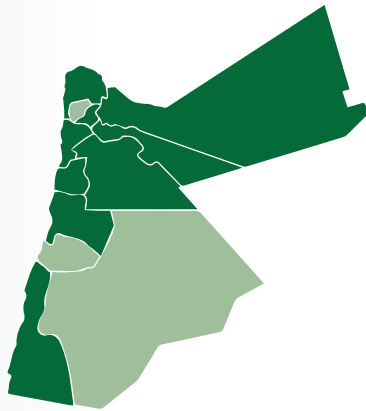
توزيع الموظفين حسب النوع الاجتماعي



في عام 2023، بلغت نسبة النساء في الإدارة العليا للبنك 18% مقابل 82% للرجال، و25% في الإدارة الوسطى مقابل 75% للرجال، و21% على مستوى قادة الفرق مقابل 79% للرجال، و43% من القسم الفني والدعم مقابل 57% للرجال. وعلى مستوى أعمار الموظفين، يمثل الموظفون من الفئة العمرية (30-50 سنة) ما نسبته 62% من الإدارة العليا لبنك صفوة، و94% من الإدارة الوسطى، و87% من قادة الفرق، و49% من قسم الدعم الفني. نلاحظ مما تقدم أنه كلما نزلنا في المستوى الإداري يزداد مدى التنوع من حيث نوع الجنس وأنه كلما صعدنا في المستوى الإداري فإن مدى التنوع يتزايد من حيث السن. ونخلص من ذلك أيضاً إلى أن البنك يوفر قدراً من تكافؤ فرص التقدم والتوظيف في المستويات الإدارية الدنيا.



رسم توضيحي - أعداد الموظفين خلال السنوات الثلاث الماضية.



عمان
85%

إربد
5%

الزرقاء
4%

المفرق
1%

جرش
1%

مادبا
1%

البلقاء
1%

الكرك
1%

العقبة
1%

أولاً: رفاه الموظفين

جميع العاملين في بنك صفوة الإسلامي هم موظفون بدوام كامل سواء أكانوا موظفين بعقود مفتوحة أم بعقود مؤقتة. وليس من بينهم من هو مصنف كموظف يعمل بالساعة دون ضمان حد أدنى أو ثابت من الساعات أو كعامل غير موظف.

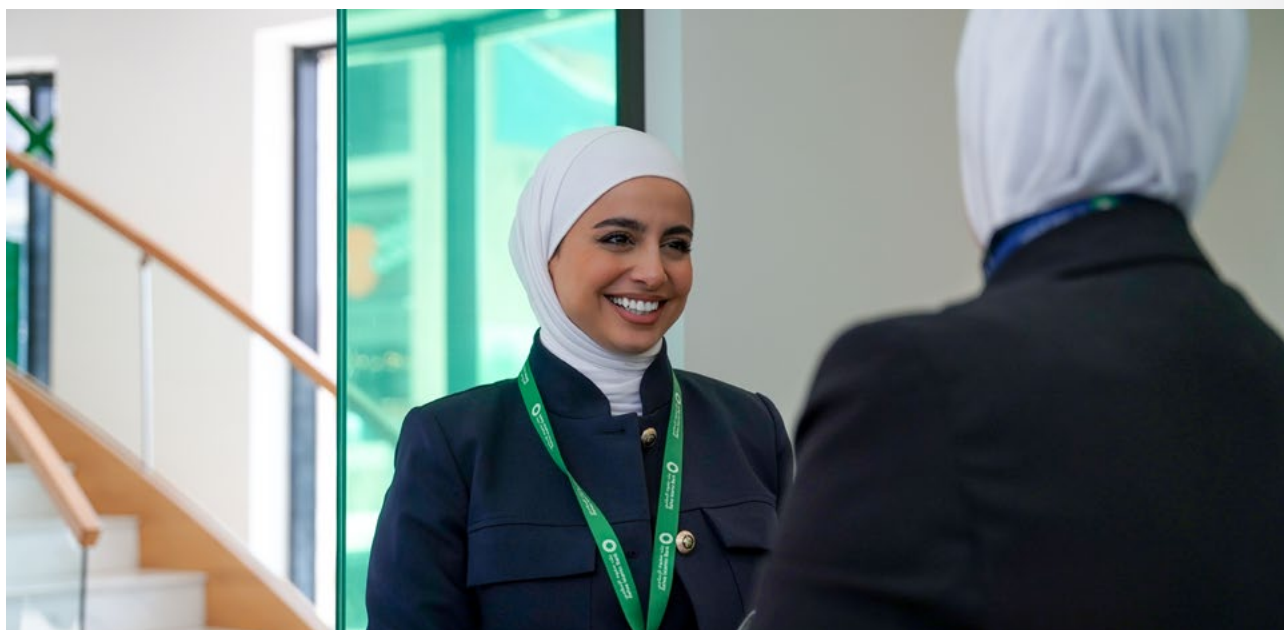
وعند تحليل البيانات المتعلقة بموظفينا خلال السنوات الثلاث الماضية نجد أن ثمة زيادة سنوية في أعداد الموظفين. وتشكل الإناث 34% من القوى العاملة في البنك بينما يشكل الذكور 66%.

وقد ارتفع إجمالي عدد موظفي البنك في عام 2023 من 695 موظفاً إلى 744 أي بنسبة مقدارها 7%، حيث بلغت نسبة الزيادة في عدد الذكور 6% مقابل 9% للإناث. وقد تم جمع بيانات الموظفين باستخدام طريقة عدد الموظفين عند نهاية السنة.

تغطي عملياتنا 9 محافظات أردنية، وهي على وجه التحديد محافظات: عمان وإربد والزرقاء والمفرق وجرش ومادبا والبلقاء والكرك والعقبة.

وبما أن المقر الرئيسي للبنك موجود في عمان فإن أغلبية موظفينا يقيمون في عمان، ونسبتهم 85%، ويقيم 5% في إربد و4% في الزرقاء فيما يتوزع بقية الموظفين بالتساوي على 7 مواقع أخرى.

وفيما يتعلق بتوزيع الموظفين من حيث كونهم موظفين بعقود مفتوحة أم بعقود مؤقتة، فإن القسم الأعظم من القوى العاملة والبالغ عددها 738 شخصاً يعملون بوظائف دائمة وإن ستة موظفين فقط، يعملون في فرع البنك بعمان، مصنفون كموظفين مؤقتين. يحتوي الجدولان في الصفحة القادمة على مزيد من المعلومات عن هذين الصنفين من الموظفين



توزيع الموظفين في بنك صفوة الإسلامي

2023	2022	2021	
738	692	656	إجمالي عدد الموظفين بعقود مفتوحة
2023	2022	2021	عدد الموظفين بعقود مفتوحة حسب نوع الجنس
482	457	436	ذكور
256	235	220	إناث
2023	2022	2021	عدد الموظفين بعقود مفتوحة حسب المحافظة
628	582	557	عمان
39	37	37	إربد
28	26	21	الزرقاء
6	7	0	المفرق
8	7	7	جرش
7	7	8	مادبا
6	8	8	البقاء
9	9	8	الكرک
7	9	10	العقبة

- منذ عام 2021، جميع الموظفين المؤقتين الذين تم التعاقد معهم في عمان كانوا ذكورًا. أعدادهم على مر السنين كانت كما يلي: 2 في عام 2021، 3 في عام 2022، و 6 في عام 2023.
- لدى شركة مسك للوساطة المالية 9 موظفين مسجلين إضافيين على الأعداد المذكورة أعلاه. شركة مسك هي شركة تابعة لبنك صفوة الإسلامي وهي مملوكة بالكامل للبنك. هيكل الحوكمة الخاص بها يقع تحت مجلس إدارة البنك ويمكن الوصول إليه من خلال تصفح التقرير السنوي لشركة مسك للوساطة المالية المتوفر على الموقع الإلكتروني.



مزايا الموظفين

يتمتع الموظفون بدوام كامل في بنك صفوة الإسلامي بمزايا عالية من حيث الحوافز والمكافآت، مما يعبر عن مدى التزامنا بالاستثمار في رأس المال البشري وحرصنا على توفير مزايا منافسة لتعزيز مستوى الاحتفاظ بالموظفين. وتتمثل المزايا التي يوفرها البنك للموظفين في الآتي:

1. **الضمان الاجتماعي والتقاعد:** يشارك البنك بما نسبته 14.25٪ من راتب الموظف وهي نسبة تغطي سن التقاعد عند 60 سنة للرجال و55 سنة للنساء وفقاً لأحكام قانون الضمان الاجتماعي.
2. **الرعاية الصحية:** يوفر البنك للموظفين وعائلاتهم تأميناً صحياً يغطي العلاج داخل المستشفيات وخارجها، وأدوية الأمراض الشائعة كالضغط والسكري.
3. **الإجازة السنوية:** يحصل الموظفون على 14 يوماً إجازة سنوية مدفوعة، ترتفع إلى 21 يوماً بعد خمس سنوات من الخدمة.
4. **العلاوات وزيادة الراتب:** يوفر البنك علاوة سنوية مضمونة تعادل راتب أربعة أشهر، بالإضافة إلى علاوات أداء، ومراجعة للرواتب.

إضافة إلى ذلك، يتيح بنك صفوة الإسلامي لموظفيه الحصول على إجازة أمومة/أبوة باعتبارها حقاً أساسياً للموظفين إذ تساعد في تحقيق التوازن بين العمل والحياة وتعزز من رفاه عيش الموظف الاحتفاظ به. ومن شأن توفير مثل هذه الحوافز أن يعزز من معنويات الموظفين وإنتاجيتهم كونه يُظهر لهم قيمة حياتهم الشخصية ويدعمهم في اللحظات المهمة من حياتهم. وقد سجل البنك معدل عودة للعمل بنسبة 90٪ للموظفات اللاتي أخذن إجازة أمومة خلال عام 2023. كذلك، بلغت نسبة عودة الموظفين الذكور للعمل 100٪ خلال عام 2023 وهي نفس النسبة التي سُجلت خلال عامي 2021 و2022، وذلك مع ملاحظة أن عدد أيام الإجازة أمومة/أبوة المسموح بها للموظفين الذكور في قانون العمل الأردني هو أقل بكثير منه للموظفات.

ثانياً: الصحة والسلامة المهنية

تحديد مواطن الخطر، وتقييم المخاطر، والتحقق في الحوادث

بالإضافة إلى ذلك، يضع البنك تعليمات سلامة محددة لكل فئة، ويتضمن ذلك التعليمات المتعلقة بالتعامل مع المواد الكيميائية الخطرة والكهرباء، وتعليمات السلامة عند قيادة المركبات واستخدامها، وتوفير الرعاية الصحية والإسعاف الأولي.

يضع البنك الاعتبارات المتعلقة بسلامة وصحة موظفيه في أعلى سلم أولوياته، موقناً للأهمية الكبرى التي ينطوي عليها ذلك. وتماشياً مع هذا الالتزام اتخذ البنك تدابير استباقية تهدف إلى رفع مستوى وعي موظفيه ومعرفتهم بالممارسات الصحية وممارسات السلامة. ولتحقيق هذا الهدف، قام البنك بتنظيم وعقد دورات تدريبية تركز على هذا الجانب، وقد حضر هذه الدورات التدريبية عدد كبير من موظفي البنك بلغ 726 موظفاً أي ما يمثل 97٪ من إجمالي عدد الموظفين.

يتلقى الموظفون الجدد في بنك صفوة الإسلامي تدريبات على إجراءات الإسعاف الأولي وإخلاء المبنى في حال وقوع حريق أو مخاطر أمنية أو احتجاجات أو كوارث طبيعية، ويُعطى هذا التدريب وفقاً للتعليمات الواردة في دليل سياسات وإجراءات الإدارة والخدمة.

تعزيز صحة العاملين

يوفر بنك صفوة الإسلامي مرافق خاصة للموظفين من ذوي الاحتياجات الخاصة في مختلف فروعهم، وهو مظهر يدل على مدى التزام البنك بمبدأ الشمولية. وفي عام 2023، أصبحت مثل هذه المرافق متاحة في 22 فرعاً من فروعنا بعد إضافة 5 فروع جديدة زيادة عما كانت عليه في عام 2022. وكما يؤمن البنك بسهولة وصول موظفيه الذين يعانون من حالات صحية خاصة إلى مرافق البنك، فقد خصص لهم مواقف السيارات الأقرب إلى مدخل ومخرج المبنى مع تركيب معمرات مائلة لتيسير الأمر عليهم. إضافة إلى ذلك، يوفر البنك مكاتب مستقلة وماكينات صراف آلي مجهزة بتقنية تدعم لغة بريل للمكفوفين، وشروحات إلكترونية للخدمات المصرفية، ويوزع نشرات خاصة تبين المنتجات والخدمات المتاحة في فروعهم.

التغطية والإصابات المسجلة

يطبق بنك صفوة الإسلامي المعايير المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية على كافة موظفيه طبقاً لأحكام قانون العمل رقم 85.

وقد أبلغ بنك صفوة الإسلامي عن أعداد لا تذكر من الإصابات أو الحالات المرضية ذات الصلة بالعمل خلال الأعوام 2021-2023، مما يشير إلى أن مخاطر بيئة العمل السائدة في البنك على صحة وسلامة العاملين لا تخرج عن الحدود الدنيا، عدا عن كونه يعطينا صورة إيجابية عن مدى فعالية الممارسات المنفذة على صعيد إدارة الصحة المهنية والسلامة.

يقوم بنك صفوة الإسلامي بزيارات روتينية للفروع للتفتيش على كافة أنظمة الأمن والسلامة، بهدف ضمان فعالية أدائها. كما تخضع جميع الفروع لتقييم سنوي يجريه موظف من فريق الأمن والسلامة مكلف لهذه المهمة، ويلى هذا التقييم زيارة يقوم بها مدير الخدمات الإدارية والمساندة لمعالجة أية قضايا عالقة تمت ملاحظتها خلال عمليات التفتيش السابقة. كل هذه الزيارات تهدف إلى تحديد مواطن الخطر وتقييم المخاطر وذلك على أسس روتينية وغير روتينية على حد سواء.

يحدد البنك أولاً مواطن الخطر التي يحتمل أن ينشأ عنها أحداث مستقبلية، وبناءً عليه يُجري تقييماً للمخاطر فيما يتعلق بمواطن الخطر التي حُددت وذلك وفقاً لإجراءات تقييم المخاطر المعمول بها، ومن ثم يقوم بتعديل سجل المخاطر وتحديث بياناته.

يشرح البنك العمليات الخاصة بتحديد مواطن الخطر وتقييم المخاطر من خلال تبني طرق عمل مأمونة تكفل تنفيذ الأعمال على نحو يحول دون تعرض الموظفين لأيّة أضرار أو أمراض أثناء تأديتهم للمهام اليومية المطلوبة منهم، مع تبيان وتقييم المخاطر المهنية ذات الصلة بمكان العمل. ويضع الإجراءات والضوابط التي تحد من تأثير هذه المخاطر على الموظفين وبيئة العمل. كما يقوم فريق خدمات المساندة في البنك بإدارة ملف السلامة والصحة المهنية وعن جميع الأمور والتدابير التي تضمن وجود بيئة عمل آمنة، ومتابعة الحوادث أو الإصابات ذات الصلة بالعمل وسبل منع وقوعها، ودراسة أية مقترحات أو توصيات أو شكاوى ذات صلة بمخاطر العمل.

بنك صفوة الإسلامي يطبق سياسة خاصة بالصحة والسلامة، تتضمن إجراء تفتيش دوري على نظام الكشف عن الحريق والطفايات والإشارات التحذيرية الخاصة بمنع التدخين، كل ستة أشهر. ويحرص البنك أيضاً على ضمان توافر خراطيم ومضخات مياه إطفاء الحريق جاهزيتها للاستخدام، وذلك إلى جانب إجراء الصيانة الروتينية للمرافق التابعة لأماكن العمل وتنظيفها أثناء العطلات وساعات الإغلاق.

نظام الصحة والسلامة المهنية

يلتزم بنك صفوة الإسلامي بتوفير بيئة عمل صحية وآمنة، وذلك من خلال اتباع طرق عمل آمنة، وتحديد مواطن الخطر، والتوعية وتوفير التدريب، والرعاية الصحية، والإسعاف الأولي، والاحتياطات الوقائية، والصيانة، وضمان التقيد بالقوانين. ويعتمد البنك مؤشرات لقياس الأداء، حيث يُجري تقييمات دورية للأداء، ويدرب الموظفين على خطط الطوارئ وتأمين الموجودات، ويضع في اعتباره حماية الموجودات والعاملين كأولوية.



ثالثاً: تطوير الموظفين

وتشتمل هذه المعايير على امتلاك الخبرة في المجال المعني، وإتقان مهارات التقديم والاتصال، وخبرة مثبتة في تنفيذ البرامج التدريبية. وبالإضافة إلى ذلك، يخضع المدربون لتقييمات دورية للأداء لضمان إتقانهم التام لعملهم.

نحن في بنك صفوة الإسلامي ندرك الأهمية الكبرى لتطوير الموظفين على صعيد تعزيز النمو المستمر وتحسين الكفاءة المؤسسية. ولهذا الغرض، يُعطى الموظفون برامج تدريبية مخصصة يتم إعدادها بوتيرة سنوية بالإضافة إلى إجراء استعراضات منتظمة لأدائهم.

برامج تدريب الموظفين

يوفر البنك مجموعة من البرامج التدريبية التي يتم إعطاؤها بأسلوب الحضور الشخصي للجلسات أو إلكترونياً عن طريق الشبكة العنكبوتية. وهناك أربع مجالات للبرامج الرئيسية التي يطرحها البنك، وهي:

يتم تصميم البرامج التدريبية للموظفين في بنك صفوة الإسلامي استجابة للاحتياجات التي تم تحديدها، والتي يتم استقائها من عدة مصادر، بما في ذلك من استراتيجيات البنك وأهدافه، وتقييمات الأداء السنوية، ومراجعات الأداء نصف السنوية، والمذكرات الواردة من رؤساء الأقسام والتي توضح التدريب الذي يحتاجه موظفوها.

1. البرامج التدريبية التي يقوم بإعطائها مدربون داخليون أو خارجيون.

وبعد الانتهاء من تحديد الاحتياجات التدريبية، تتولى دائرة إدارة رأس المال البشري إعداد جدول أعمال التدريب السنوي في بداية كل سنة، وهو جدول يحتوي على كافة البرامج التدريبية المقرر تنفيذها للوظائف المستهدفة، هذا بالإضافة إلى قيام البنك بتقييم مدى كفاءة وفعالية الخطة التدريبية للسنة المنقضية وإجراء تحليل للثغرات ومعالجتها.

2. البرامج التدريبية التي يتم التنسيب إليها من قبل الجهات ذات الاختصاص.

ويحرص البنك على اختيار المدربين الذين يستوفون شروطاً ومعايير محددة بدقة متناهية وذلك كي يكون التدريب المنشود على مستوى عالٍ من الجودة

3. برامج التدريب الخارجي وهي البرامج والفعاليات التدريبية التي يتم عقدها خارج الأردن. وتضع جميع النفقات والتعويضات فيما يتعلق بهذا النوع من البرامج للأحكام التي تضمنتها سياسة السفر لأغراض العمل والتدريب.

4. التدريب الداخلي على رأس العمل للموظفين الجدد والموظفين الذين يتسلمون مناصباً جديدة والمتدربين لغايات التعيين في البنك.

أرقام إحصائية حول التدريب

لجميع أفراد أسرة العمل. ففي عام 2023، تم إعطاء ما مجموعة 172 دورة تدريبية لموظفي البنك في مختلف المواضيع. يبين الجدول التالي البرامج التدريبية التي تم إعطاؤها ونطاق تغطيتها وعدد الدورات المعطاة.

قام البنك خلال عام 2023 بتتبع معدلات ساعات التدريب لجميع فئات الموظفين من الجنسين. ويقدم لنا توزيع ساعات العمل حسب الجنس صورة عامة وشاملة عن الجهود المبذولة لتطوير القوى العاملة للبنك من حيث التنوع والشمولية. الأمر الذي يبرهن على الجهود المخلصة التي تبذل لتوفير فرص التعلم المتكافئة

اسم البرنامج	الوصف العام لأهداف البرنامج	عدد البرامج	عدد المشاركين
برامج التثقيف الشرعي	تهدف هذه البرامج الى تطوير مهارات الموظفين من الناحية المصرفية الشرعية، ومنح الموظفين الاسس والمركزات المصرفية الشرعية التي تمكنهم من خدمة المتعاملين بشكل سليم، وتجنب المخالفات الشرعية في تنفيذ المعاملات.	2	554
برامج التثقيف بالسياسات والقوانين واجراءات العمل المعتمدة	حرصت ادارة البنك على الالتزام بكافة السياسات والقوانين المعتمدة، مما يساهم في متابعة الالتزام بالأنظمة والتشريعات ذات العلاقة.	8	2276
تطوير المهارات الإدارية والشخصية واتباع السلوكيات الايجابية	تهدف هذه البرامج الى تنمية مهارات الموظفين الادارية ومساعدة القيادات على تحقيق اهداف البنك، وتزويدهم بالمهارات اللازمة التي تمكنهم من اداء اعمالهم بشكل احترافي.	13	1698
برامج الممارسات الفضلى في خدمة العملاء	تهدف هذه البرامج إلى التأكيد على مهارات الموظفين في التميز في خدمة العملاء، والمحافظة عليهم والتعامل مع الشكاوى والتأكيد على رسالة البنك في تقديم خدمات متميزة ومبتكرة تهدف الى بناء شراكة دائمة، وتعريفهم بأسس البيع الصحيح وحسب اعلى معايير الجودة.	1	12
برامج متخصصة في العمل المصرفي	تهدف هذه البرامج إلى تأكيد وتمكين معرفة الموظفين بمجالات عملهم المتخصصة ومعرفة اخر التطورات والمستجدات على اعمالهم وبما يزيد من الكفاءة والفعالية في قيامهم بأعمالهم المختلفة.	86	1058
برامج تدريب وتأهيل الموظفين الجدد	تأهيل الموظفين الجدد وتوفير كافة المعلومات والدعم اللازم لهم لضمان اندماجهم في بيئة العمل وتحقيق الاداء المتوقع منهم.	2	77
شهادات مهنية متخصصة	تأهيل الموظفين وتمكين المعرفة لديهم وتعزيز مهاراتهم من خلال الحصول على شهادات مهنية متخصصة.	20	26
مؤتمرات وندوات	حضور عدد من المؤتمرات والندوات.	40	77
المجموع		172	5778



الاستعراض المنتظم للأداء والتطوير المهني

يقوم بنك صفوة الإسلامي، وبصفة منتظمة، باستعراض الأداء والتطوير المهني لكافة موظفيه بلا استثناء. يسهم هذا الاستعراض في دفع عجلة التطور الشخصي للموظف، إذ يحفز البنك من خلاله الموظفين على المشاركة في عملية إدارة المهارات وتنمية رأس المال البشري. وبناء على النتائج التي يسفر عنها استعراض الأداء، يحدد البنك المكافآت السنوية والترقيات التي ستمنح للموظف.

علاوة على ذلك، يؤدي العمل بانتظام على تحسين الأداء والتطوير المهني للموظف إلى رفع درجة رضا الموظفين الذي ينعكس بدوره إيجابياً على الأداء العام للبنك ومستواه التنافسي ويعمل بالتالي على تعزيز ثقة المتعاملين به.

يعمل البنك على توزيع الدورات التدريبية على موظفيه من المستويات الوظيفية المختلفة ومن الجنسين على نحو متساوٍ تقريباً، عملاً بما يمليه التزامنا بالممارسات غير التمييزية والشاملة للجميع. وفي المتوسط، يتلقى الموظفون الذكور ما معدله 2.56 ساعة تدريبية مقابل 2.57 ساعة تدريبية للموظفات.

كذلك تبين الأرقام في الأسفل معدل الساعات التدريبية لكل فئة من فئات الموظفين:

3.3

الإدارة العليا

2.8

الإدارة الوسطى

3.1

قادة الفرق

2.3

الفنيين
وموظفي الدعم



رابعاً: دعم المجتمع المحلي وتنميته

تنمية المجتمع المحلي من خلال التوظيف

المبادرات على البرامج الإرشادية، والتدريب على تطوير القدرات القيادية، ووضع خطط لإحلال الموظفين والتي تساهم جميعاً في تشكيل قوى عاملة تتسم بالتنوع والشمول على نحو يعكس صورة المجتمعات المحلية التي نخدمها.

بالإضافة إلى ذلك، يتتبع البنك نسبة كبار الإداريين المتقدمين من المجتمع المحلي. وهنا تجدر الإشارة إلى أن جميع أعضاء فريق كبار الإداريين في البنك بمختلف أنحاء الأردن، هم في الوقت الحاضر ممن تم استقدامهم من المجتمع المحلي، أي بنسبة 100%. وبالإضافة لدعم المجتمع المحلي، من شأن هذا النهج أن يضمن امتلاك الفريق الإداري الفهم الكامل لمقتضيات السوق المحلي واحتياجاته الفريدة.

المبادرات المنفذة

يطلق بنك صفوة الإسلامي العديد من المبادرات الهادفة إلى النهوض بالمجتمعات المحلية في مختلف القطاعات، بما في ذلك قطاعات التعليم، والحد من الفقر، والرياضة، والثقافة. ويؤكد ذلك على التزامنا بتقديم دعم مخصص للمجتمعات المحلية بغرض التخفيف من وطأة التأثيرات السلبية على الجماعات القابلة للتأثر والتقليل منه إلى أدنى حد.

تجدر الإشارة إلى أن أربعين من مدراء الفروع في البنك هم من الأردنيين الذين يسكنون في نفس الموقع الجغرافي الذي يقع فيه فرعهم، وهناك أيضاً مديري فرعين أردنيين لا يقطنان في نفس الموقع الجغرافي للفرع. وبالتالي، فإن 95.23% من مدراء فروع البنك الحاليين هم من أبناء المجتمع المحلي للفرع الذي يديرونه. فالبank يعي أهمية دعم المجتمع المحلي ويسعى بإخلاص إلى تطوير الكفاءات المحلية. ومن هنا يأتي سعي البنك وحرصه على أن يتوفر لإدارييه فهم عميق للسوق المحلي واحتياجاته الفريدة.

بالمقابل، فإن هذا التوجه كفيل بحد ذاته بإظهار مستوى الحضور الإيجابي للبنك في السوق المحلي الذي يحتضن كل فرع من فروعهم، إضافة إلى رفع سوية رأسعاله البشري.

تنمية المجتمع المحلي من خلال المشاركة

يدرك البنك الأهمية التي ينطوي عليها دعم المجتمعات المحلية، وببذل قصارى جهده من أجل تطوير كفاءاتها. وتمشياً مع التزامنا هذا، فقد أطلقنا العديد من المبادرات الرامية إلى تحديد وتطوير وتعزيز الكفاءات المحلية داخل مؤسستنا. وتشتمل هذه

وقد واصل البنك في عام 2023 تقديم هذا الدعم من خلال مبادرات مجتمعية تعبر عن التزامه بالمشاركة في تنمية المجتمع المحلي وتقديمه في كافة المجالات. وقد اشتملت مساهمات بنك صفوة الإسلامي على صعيد خدمة المجتمع المحلي على ما يلي:

أ. المبادرات التعليمية والدينية

1. توقيع اتفاقية تعاون مع صندوق الأمان لمستقبل الأيتام لتغطية منح دراسية كاملة للدراسات الجامعية لعدد من الطلاب المستفيدين من الصندوق حتى التخرج.
2. توفير تغطية المنح الدراسية لخمسة طلاب للحصول على درجة البكالوريوس - جمعية صندوق حياة للتعليم.
3. رعاية المؤتمر الوطني الثالث للاقتصاد - مؤسسة الياسمين لتنفيذ الدورات التدريبية.
4. تغطية رسوم الانضمام لعضوية البنك في إنجاز.
5. دعم حفل تكريم الفائزين بجائزة الحسن بن طلال للتميز العلمي بالتعاون مع المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا.
6. دعم المؤتمر الأردني الدولي الثاني حول سلامة العمليات بالتعاون مع نقابة المهندسين الأردنيين.
7. التبرع لمشروع «حملة العودة إلى المدرسة 2023»، وتوزيع الحفائب المدرسية والقرطاسية على الطلاب في مختلف محافظات الأردن، والمساهمة في مبادرات أخرى مع شركة نوى للتنمية المستدامة - مؤسسة ولي العهد.
8. المشاركة في حملة «العودة إلى المدرسة» وتوزيع الحفائب المدرسية والقرطاسية على الطلاب مع تكية أم علي.
9. دعم يوم المعلم العالمي مع وزارة التربية والتعليم.
10. البدء في تجديد قاعة دراسية في مجمع القاعات العلمية بجامعة الأردن.
11. المساهمة في مبادرة سنابل بمدرسة مادبا الأساسية المختلطة.
12. دعم المؤتمر الدولي في الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة الزرقاء.
13. شراء 10 أجهزة حاسوب كتبرع لصندوق الزكاة.
14. دعم جمعية التوجيه النبوي الخيرية.
15. دعم دائرة الحج والعمرة.
16. دعم مبادرات مختلفة، ومدارس، وأسر عفيفة.





ب. المبادرات الإنسانية والصحية

1. توقيع اتفاقية مع تكية أم علي لدعم برامج وأنشطة الجمعية من خلال توزيع طرود غذائية بشكل شهري.
2. دعم والمشاركة في توزيع 400 قسيمة غذائية خلال شهر رمضان المبارك بالتعاون مع الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية.
3. دعم وقف ثريد للمساهمة في مكافحة الجوع ونقص التغذية وإطعام المحتاجين لوجه الله تعالى.
4. تقديم الدعم السنوي لجمعية العون الطبي الأردنية للفلسطينيين لعام 2023.
5. رعاية العديد من البرامج على مدار العام مع مؤسسة الحسين للسرطان.
6. دعم مخيم السكري للأطفال مع نقابة المعمرين والممرضات والقابلات القانونيات الأردنية.
7. رعاية المؤتمر الصيدلاني الأردني السادس عشر بالتعاون مع نقابة الصيادلة الأردنية.
8. رعاية المؤتمر الطبي الدولي الحادي والخمسين لجمعية الجراحين الأردنيين.
9. رعاية مؤتمر مجلس اعتماد المؤسسات الصحية.
10. دعم أسر الشهداء وذوي الاحتياجات الخاصة من العسكريين المتقاعدين.
11. التبرع بـ 150 حقيبة لنادي الأمير علي بن الحسين للصم والبكم.



ج. دعم المبادرات الثقافية والوطنية والمؤتمرات

1. دعم مشاريع مختلفة لبلدية الرمثا الجديدة.
2. رعاية حفل صندوق اذكار الموظفين غير الأطباء في مركز الحسين للسرطان.
3. تجديد قاعة تدريبية لمؤسسة الإقراض الزراعي.
4. توفير رعاية حصرية لأغنية خاصة بعمر العبدالات بمناسبة عيد الاستقلال.
5. رعاية احتفال يوم الصناعة الأردني مع غرفة صناعة عمان.

د. المبادرات الرياضية

1. دعم الرياضيين في العديد من بطولات الأردن للقوس والسهم.
2. رعاية بطولة القائد الدولية السادسة عشرة للملاكمة في نادي البقعة.
3. دعم أنشطة نادي أبو علندا.
4. دعم فريق كرة القدم لبطولة الدوري للناشئين في المدرسة الإنجليزية الحديثة.

هـ. المبادرات البيئية

- دعم المشاريع الزراعية لشركة ازرع للخير. حيث تطوع فريق من موظفي البنك في مبادرة «ازرع للخير» لزراعة الأراضي في العاصمة عمان.

و. دعم النساء والأطفال

- توقيع اتفاقية مع منصة مكاني التي تدعم مشاريع النساء الناشئة من خلال إنشاء متاجر إلكترونية لصاحبات المشاريع.



ملحق: مؤشر محتوى المبادرة العالمية للتقارير GRI

ملحق: مؤشر محتوى المبادرة العالمية للتقارير GRI

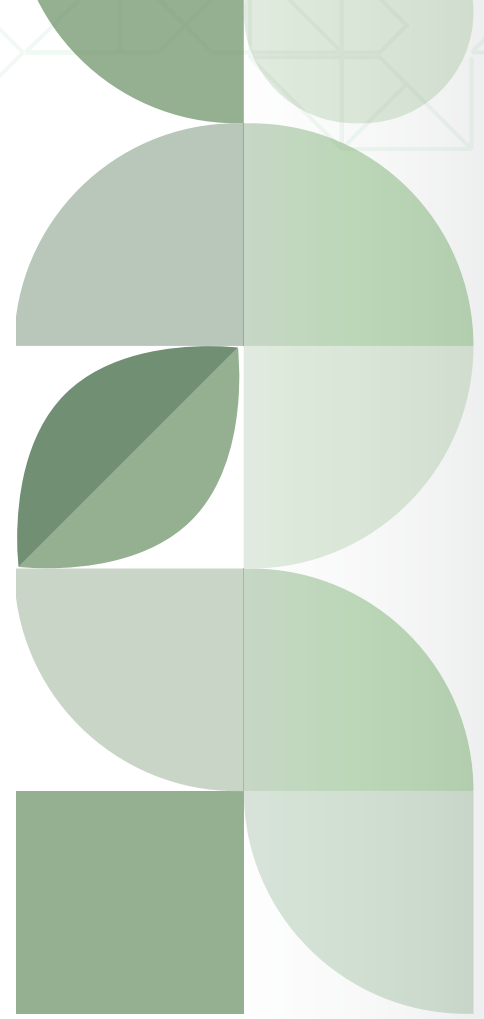
الصفحة	الالغاءات			الافصاح	المعيار	
	الشروحات	الاسباب	المتطلبات الملغاة			
GRI 2						
11-7				التفاصيل المؤسسية	2-1	المبادرة العالمية للتقارير: الإفصاحات العامة
3				كيانات مُتضمنة في تقرير الاستدامة للمنظمة	2-2	
3				الفترة المشمولة بالتقرير، والوتيرة، ونقطة الاتصال	2-3	
لا يوجد إعادة صياغة للمعلومات.			إعادة صياغة المعلومات	2-4		
لا يوجد تحقق من قبل جهة خارج البنك.			التحقق الخارجي	2-5		
11-7, 40-42				الأنشطة وسلسلة القيمة وعلاقات العمل الأخرى	2-6	
53-50				الموظفون	2-7	
51				العمال غير الموظفين	2-8	
23				هيكل الحوكمة وتكوينه	2-9	
32, 31				ترشيح واختيار أعلى هيئة إدارة	2-10	
25				رئيس أعلى هيئة إدارة	2-11	
32-26				دور أعلى هيئة إدارة في الإشراف على إدارة الآثار	2-12	
35, 33, 15				تفويض مسؤولية إدارة الآثار	2-13	
33, 26, 15				دور أعلى هيئة إدارة في إعداد تقرير الاستدامة	2-14	
33				تضارب المصالح	2-15	
32				آلية تواصل الشؤون الحرجة	2-16	
32-25				المعرفة الجماعية لأعلى هيئة إدارة	2-17	
31, 28, 34, 32				تقييم أداء أعلى هيئة إدارة	2-18	
31, 28, 34, 32				سياسات الأجور	2-19	
31, 28, 34, 32				عملية تحديد الأجور	2-20	
لا يمكن الافصاح عنها بسبب السرية.			نسبة إجمالي الأجور السنوية	2-21		
5, 4				بيان إستراتيجية التنمية المستدامة	2-22	
35				الالتزامات الخاصة بالسياسة	2-23	
35, 29				تضمين الالتزامات الخاصة بسياسة العمل المسؤول	2-24	
33, 29				عمليات معالجة الآثار السلبية	2-25	
32				آليات طلب النصيحة والإعراب عن المخاوف	2-26	
32-25				الامتثال للقوانين واللوائح	2-27	
8				عضوية الجمعيات أو الاتحادات المهنية	2-28	
40, 19-17, 41				منهج إشراك أصحاب المصلحة	2-29	
لا توجد اتفاقيات مفاوضة جماعية.			اتفاقيات المفاوضة الجماعي	2-30		

الصفحة	الأفصاح	المعيار
GRI 3		
19-17		3-1
20		3-2
21	إدارة الموضوعات ذات الأهمية	3-3
المبادرة العالمية للتقارير: الموضوعات الجوهرية		
GRI 200		
37 ,21	إدارة الموضوعات ذات الأهمية	3-3
37		201-1
44 ,37		201-2
53		201-3
38 ,37 ,21	إدارة الموضوعات ذات الأهمية	3-3
لا يمكن الإفصاح عنها بسبب السرية.		202-1
58		202-2
37 ,21	إدارة الموضوعات ذات الأهمية	3-3
38		203-1
38		203-2
40 ,21	إدارة الموضوعات ذات الأهمية	3-3
41 ,40		204-1
42 ,21	إدارة الموضوعات ذات الأهمية	3-3
42		205-1
42		205-2
42		205-3
الأداء الاقتصادي		
التواجد في السوق		
التأثيرات الاقتصادية غير المباشرة		
ممارسات الشراء		
مكافحة الفساد		

الصفحة	الافصاح	المعيار
GRI 300		
44 ,21	ادارة الموضوعات ذات الالهمية	3-3
45		302-1
45		302-2
45		302-3
47-45		302-4
47		302-5
48	ادارة الموضوعات ذات الالهمية	3-3
48		303-1
يتم تصريف مياه الصرف الصحي إلى نظام الصرف الصحي للبلدية ، ولا توجد ملوثات خطرة تتطلب معالجة مسبقة قبل التفريغ، والمياه ليست موضوعا جوهريا.		303-2
بنك صفوة يشتري المياه من مزود للخدمة، ولا يسحب المياه من أي مصدر.		303-3
يتم تصريف مياه الصرف الصحي إلى نظام الصرف الصحي للبلدية ، ولا توجد ملوثات خطرة تتطلب معالجة مسبقة قبل التفريغ، والمياه ليست موضوعا جوهريا.		303-4
		303-5
44 ,21	ادارة الموضوعات ذات الالهمية	3-3
46		305-1
47 ,46		305-2
47		305-3
47 ,46		305-4
47 ,46		305-5
بنك صفوة هو مزود خدمة ، والتشغيل الرئيسي للبنك لا ينبعث منه تلك الانبعاثات.		305-6
		305-7
48	ادارة الموضوعات ذات الالهمية	3-3
48		306-1
48		306-2
48		306-4
48		306-5
لا يستخدم بنك صفوة الإسلامي المعايير البيئية في عمليات الشراء.		3-3
		308-1
		308-2

الصفحة	الأفصاح	المعيار
GRI 400		
50 ,21	ادارة الموضوعات ذات الالهمية	3-3
52 ,50		401-1
53		401-2
53		401-3
54	ادارة الموضوعات ذات الالهمية	3-3
54		403-1
54		403-2
54		403-3
54		403-4
54		403-5
54		403-6
54		403-7
54		403-8
54		403-9
	تم تسجيل صفر حالات مرتبطة بالعمل تتعلق بالصحة في عام 2023.	403-10
55 ,21	ادارة الموضوعات ذات الالهمية	3-3
57		404-1
56		404-2
57		404-3
50 ,21	ادارة الموضوعات ذات الالهمية	3-3
60 ,53-50		405-1
	لا يمكن الافصاح عنها بسبب السرية	405-2
	يعمل بنك صفوة الإسلامي فقط مع الموردين ذوي الخبرة العالية في المجال المطلوب لمنع التعامل مع مثل هذه الحوادث.	3-3
		408-1
	يعمل بنك صفوة الإسلامي فقط مع الموردين ذوي الخبرة العالية في المجال المطلوب لمنع التعامل مع مثل هذه الحوادث.	3-3
		409-1

الصفحة	الأفصاح	المعيار
GRI 400		
58 ,37 ,21	ادارة الموضوعات ذات الالهية	3-3
58		413-1
61-59 ,38		413-2
لا يقوم بنك صفوة الإسلامي بتطبيق تقييم الأثر الاجتماعي على عملياته وخدماته. لذلك، لم نسجل أي تأثير سلبي اجتماعي من خلال خدماتنا وعملياتنا. يمكن أن تحدث التأثيرات الاجتماعية السلبية في حال عدم مراقبتها، وسيطلب الأمر جمع بيانات إضافية لتقييمها في المستقبل.		3-3
		414-1
		414-2
39 ,21	ادارة الموضوعات ذات الالهية	3-3
40 ,39		418-1



تنويه:

يستند هذا التقرير على البيانات والمعلومات المتاحة حتى تاريخ إعداده، وقد لا يعكس التغييرات أو التطورات الأخيرة. وبخلى بنك صفوة الإسلامي مسؤوليته عن عدم التزامه بتحديث أو مراجعة المعلومات الموجودة في هذا التقرير، سواء نتيجة لمعلومات جديدة أو أحداث مستقبلية أو غير ذلك، وسيقوم بالإبلاغ عن أي تغييرات رسمية في تقارير الاستدامة القادمة.

تم إعداد هذا التقرير وفقاً لمعايير مبادرة إعداد التقارير العالمية (GRI)، وقد سعينا جاهدين إلى تقييم أدائنا في مجال الاستدامة بطريقة شفافة وشاملة. إلا أنه قد لا يغطي التقرير جميع جوانب أدائنا في مجال الاستدامة أو يعالج مخاوف المتعاملين. نحن نشجع متعاملينا على تقديم تغذية راجعة حول محتوى هذا التقرير وعرضه لمساعدتنا في تحسين تقارير الاستدامة لدينا مستقبلاً.

لا ينبغي تفسير تقرير الاستدامة هذا على أنه عرض أو التماس أو توصية لشراء أو بيع أي أوراق مالية أو المشاركة في أي معاملة. لا ينبغي للقراء الاعتماد على المعلومات الواردة في هذا التقرير كأساس وحيد لاتخاذ قرارات الاستثمار أو الأعمال، ونحن نوصي بالتشاور مع مستشار محترف للحصول على إرشادات محددة مصممة خصيصاً لظروف كل فرد على حدة.

عندما تقوم باستخدام المعلومات المدرجة في تقرير الاستدامة وتطبيقها، فإنك تقر بموافقتك على الشروط والأحكام المبينة في إخلاء المسؤولية هذا.

